جامعة قاصدي مرباح - ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي
الميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: اقتصاد وتسيير بترولي

من اعداد الطالبة: أمينة عتو

بعنوان:

انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر (1996-2012)

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 19 جوان 2013
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ خلفية خميسي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....رئيسا
الدكتورة/ أمينة مخلفي	جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفة
الأستاذ/ عبد العزيز نعوم	جامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعية: 2013/2012

﴿إن كا ن بينك وبين العلم بحر من نار يحرقك وبحر من ماء يغرقك، فانفذهما إلى العلم حتى تقتبسه وتعلمه، فإن تعلم العلم دليل الإنسان، وعز الإنسان، ومنار الإيمان، ودعائم الأركان، ورضا الرحمن ﴾ من وصايا لقمان

الإهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها والتي غمرتني بعطفها وحنانها وأنارت درب
حياتي بحبها
إلى قرة العين **أمي العزيزة**

إلى من علمني الكفاح والصبر
الذي رباني على الفضيلة والأخلاق
إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وتعليمي
إلى ذلك الرجل الكريم **أبي العزيز**
أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي نبيلة، عبد الباسط، حسين وزوجته شهرة وابنتهما مريم.

إلى جدتاي عقيلة، فاطمة وجدي عمار شفاهم الله. وروح جداي الطاهرتين ميلود، حسان.
إلى كل أخوالي وخالاتي، أعمامي وعماتي، أهلي وأقاربي، صغيرا وكبيرا.

إلى عائلتي سعيدي وبوحيرد.
إلى من جمعني بهم منبر العلم والصداقة، ليندة وأختها كريمة، سارة، صونيا، شفيقة، روميسة، أسماء

إلى الذين أجلوا أفكاري وبددوا حجب الظلمة في نفسي
...أساتذتي.
إلى جميع زملاء الدراسة.
إلى كل من أعرفهم من قريب أو من بعيد ونسي أن يذكرهم قلمي.

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع.

عتو أمينة

شكر وعرفان

قال الله عزّ وجلّ﴿ وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ الإسراء 111

و قال أيضا﴿ وإذ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ ﴾ إبراهيم 07

فالحمد والشكر والفضل أولا وأخيرا لله العلي العظيم الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى:

- الدكتورة: مخلفي أمينة لتفضلها بالإشراف على هذا البحث، فكانت لنا نعم الناصح والصابر، جزاها الله عنا كل خير.
- إلى أساتذتي الكرام الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا، فلهم الشكر والعرفان.
- إلى أساتذتي الذين رافقوني طوال مشواري الدراسي، وكانوا لي خير المعنين.
- إلى كل من ساعدني في انجاز هذا البحث من قريب وبعيد.

تلخيص:

تميز القرن العشرين بكونه عصر النفط، حيث احتل مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات، كما يعتبر النفط مصدر مالي كبير، بالإضافة إلى كونه العنصر الأساسي في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية.

وأصبحت الصناعة النفطية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.

وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي (الصناعة النفطية هي أهم الأنشطة في الجزائر)، فإن السياسة الاقتصادية والمالية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على العوائد المتأتية من صادراتها النفطية، التي تتغير وبشكل مستمر بتغير أسعار النفط في الأسواق العالمية.

تعتبر الميزانية العامة للجزائر أحد الأدوات المالية للدولة،فهي مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في قيمة صادرات النفط الجزائرية، سواء كان هذا الارتباط ايجابي أم سلبي. لهذا جاء موضوع دراستنا حول "انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر" يصب حول الاجابة على الاشكالية التالية: **كيف تنعكس تغيرات صادرات النفط الجزائرية على الميزانية خلال الفترة الممتدة بين 1996-2012؟.**

الكلمات الدالة: صادرات النفط، أداء الميزانية، اقتصاد الجزائر.

Résumé

Le vingtième siècle a été marqué comme étant l'âge du pétrole, aussi il a occupé un rang mondial élevé, tant sur le marché de l'énergie mondial que sur les stratégies économiques de cette matière. Le pétrole est considéré comme une source financière importante et un élément clé dans les relations politiques et économiques internationales.

L'industrie pétrolière est devenue l'une des activités mondiales les plus importantes dans l'économie. Qui apparait dans l'évolution des taux de la production et de la consommation du pétrole.

L'économie algérienne est une économie rentière, ou l'industrie pétrolière est la plus importante ces activités, la politique économique et financière algérienne se base d'une façon prépondérante sur les revenus provenant de ses exportations pétrolières qui varient de façon continue avec les variations des prix du pétrole sur les marchés internationaux.

Cependant le budget algérien et en sa qualité d'élément financier de l'état, il est lié aux variations qui résultent dans la valeur des exportations pétrolières de l'Algérie bien que cette liaison soit positive ou négative. Notre sujet d'étude porte sur «le réflexion des exportations pétrolières algériennes sur le budget de l'état » qui nous mène à poser la problématique suivante : **comment influent les variations des exportations pétrolières algériennes sur le budget durant la période (1996 - 2012).**

Mots clés: Exportations de pétrole, Exécution du budget, Economie Algérienne.

قائمة المحتويات

الصفحة

الاهداء.....II

شكر وعرفان.....III

مستخلص الدراسة.....IV

قائمة المحتويات..... V

قائمة الجداول.....VII

قائمة الأشكال.....VIII

مقدمة عامة.....أ

الفصل الأول: خصائص واقتصاديات النفط.....2

المبحث الأول: الأبعاد الاقتصادية و السياسية للمورد النفطي.....3

المطلب الأول: دور النفط مصدر مالي.....3

المطلب الثاني: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي والسياسي.....4

الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي.....4

الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد السياسي.....8

المطلب الثالث: تطور الصادرات النفطية للجزائر (1996-2012).....9

الفرع الأول: تطور حجم الصادرات النفطية للجزائر (1996-2012).....10

الفرع الثاني: تطور قيمة الصادرات النفطية للجزائر (1996-2012).....11

المبحث الثاني: الدراسات السابقة.....14

المطلب الأول: عرض الدراسات.....14

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا.....16

خلاصة الفصل الأول.....17

الفصل الثاني: دراسة انعكاسات صادرات النفط على ميزانية الجزائر.....19

المبحث الأول: قانون المالية وميزانية الجزائر.....20

المطلب الأول: قانون المالية الجزائري.....20

أولا: التطور التاريخي لقانون المالية الجزائري.....20

ثانيا: تعريف قانون المالية.....21

ثالثا: إعداد قانون المالية.....21

المطلب الثاني: إعداد ميزانية الجزائر بالرجوع إلى السعر المرجعي.....22

المطلب الثالث: تطور ايرادات و نفقات ميزانية الجزائر (1996-2012).....24

المبحث الثاني: العلاقة بين الصادرات النفطية وأداء الميزانية الجزائرية(1996-2012).....27

المطلب الأول: أثر صادرات النفط على ايرادات الميزانية.....28

المطلب الثاني: أثر صادرات النفط على نفقات الميزانية.....31

المطلب الثالث: أثر صادرات النفط على رصيد الميزانية.....35

خلاصة الفصل الثاني.....37

الخاتمة.....39

الملاحق.....43

المراجع.....75

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الاستهلاك العالمي للنفط (2002-2011) و المناطق الأكثر استهلاكا	43
02	تطور حجم صادرات النفط ما بين 1996- 2012	44
03	تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1996-2012)	44
04	تطور ايرادات و نفقات ميزانية الدولة فترة (1996-2012)	24
05	العلاقة بين تغير قيمة صادرات النفط بإيرادات، نفقات ورصيد الميزانية	27

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أعمدة بيانية لحجم الاستهلاك العالمي من النفط (2002-2011)	05
02	خريطة العالم تبين تجارة النفط سنة 2011	08
03	منحنى تطور حجم صادرات النفط 1996-2012	10
04	منحنى تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1996-2012)	12
05	إيرادات ونفقات ميزانية الدولة فترة (1996-2012)	25
06	منحنيي تطور قيمة صادرات النفط وايرادات الميزانية الجزائرية (1996-2012)	29
07	منحنيي تطور قيمة صادرات النفط ونفقات الميزانية الجزائرية (1996-2012)	31

أ. توطأة:

يعتبر النفط، أو كما يحلو للكثير تسميته «الذهب الأسود»، السائل المعدني الذي يحتوي على كثير من المركّبات المعدنية المهمة، والذي يصر على تصدر قائمة الأحداث العالمية بين الحين والآخر، فالنفط هو المصدر الرئيسي للطاقة على اختلاف أنواعها وأشكالها عالمياً، سواء كان ذلك للمنازل أو المصانع أو وسائل النقل المختلفة، وهو بلا شك المصدر الرئيسي لتوليد الكهرباء، كما يعتبر من أهم مصادر المواد الخام لكثير من الصناعات. ومما يزيد من أهمية هذا المعدن النفيس رخص سعره، مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى وسهولة استعماله، بالإضافة إلى كونه أقل تلويثاً للبيئة من مصادر الطاقة الأخرى. لقد حافظ النفط على أهميته، رغم كل محاولات الدول الكبرى التقليل من الاعتماد عليه، بل وزاد الطلب العالمي عليه وأصبح عنصراً مهماً ومؤثراً في تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية العالمية.

ومع كل الأهمية التي يحظى بها النفط، فإنه بدأ يتقدم في قائمة الأخطار التي تهدد الدول المستهلكة والمنتجة له في بعض الأحيان. فعلى الصعيد الاقتصادي، يشكل ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بسبب الأوضاع السياسية العالمية وغيرها خطراً حقيقياً على النمو الاقتصادي لكثير من دول العالم عامة والجزائر بوجه الخصوص (بصفتها دولة منتجة للنفط)، حيث يؤدي هذا الإضطراب إلى الإضرار بصادراتها. كون صادرات الجزائر هي صادرات ذات اتجاه واحد فإن حدوث أي خلل فيها قد ينعكس سلبا على مداخيلها وبالتالي على أداءها الاقتصادي. وبما أن ميزانية الجزائر هي أحد الأدوات التي تستعملها في أداء سياستها الاقتصادية، حيث تعكس الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعنا، فهي إدارة تساعد في إدارة وتوجيه الاقتصاد القومي نحو الأفضل، فلم تعد الميزانية أرقاما وكميات كما كانت في المفهوم التقليدي بل لها آثار في كل من حجم الإنتاج القومي وفي مستوى النشاط الاقتصادي بكافة فروعه وقطاعاته (الميزانية العامة تؤثر في القطاعات الاقتصادية، فغالبا ما تستخدمها الدولة "النفقات والإيرادات' لإشباع الحاجات العامة التي يهدف الاقتصاد إلى تحقيقها) فهي قد تسجيب لأي تغير يحدث في الصادرات النفطية. من هذا المنطلق جاء عنوان الموضوع "**انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على الميزانية**" مع الأخذ بعين الاعتبار الفترة المختارة للدراسة (1996-2012).

ب. طرح الإشكالية:

لقد تمت صياغة إشكالية رئيسية لهذا الموضوع تكمن في السؤال الرئيسي التالي:

ما هي الآثار والإنعكاسات الفعلية لصادرات النفط الجزائرية على أداء الميزانية؟

وقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى تساؤلات فرعية هي كالتالي:

- فيما تكمن الأهمية المتزايدة للنفط في العالم؟
- ما الذي يؤثر أكثر في الصادرات النفطية الجزائرية، هل حجمها أم قيمتها؟
- ما هي العلاقة الموجودة بين إعداد الميزانية وتغير أسعار النفط؟
- كيف تتأثر ميزانية الجزائر بهذا التغير الحاصل في صادراتها النفطية؟

ت. فرضيات الدراسة:

انطلاقا من العرض السابق للإشكالية حاولنا صياغة بعض الفرضيات من أجل الإجابة على التساؤلات السابقة على النحو التالي:

1. اختلاف فوائد النفط، من اقتصادية، صناعية، مالية وسياسية جعلته المورد الأكثر اهتماما عالميا.
2. عدم استقرار أسعار النفط يؤدي إلى حدوث اختلال في صادرات النفط الجزائرية، هذا الاختلال يعود بالدرجة الأولى على قيمة هذه الصادرات.
3. بسبب عدم استقرار أسعار النفط، فإن الميزانية الجزائرية (من خلال قانون المالية) تعتمد في اعدادها وبالدرجة الأولى على أساس سعر مرجعي للنفط.
4. أي تغير يحدث في قيمة صادرات الجزائر من النفط، فإنه ينعكس على ايرادات ونفقات ميزانيتها، سواء بالزيادة أو بالنقصان.

ث. مبررات اختيار الموضوع:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى:

- علاقته الوثيقة بالواقع الاقتصادي لبلادنا، فبصفة الجزائر بلد منتج ومصدر للنفط، وأغلبية العوائد المالية متأتية من صادراتها النفطية. فإن اقتصادها عموما يرتكز على هذه العائدات. وبما أن الميزانية هي من أدوات التسيير المالي للدولة فمداخيلها لها علاقة كبيرة بصادرات النفط. هذا ما جعلنا نحاول معرفة حقيقة هذه العلاقة.
- أهمية الموضوع في تخصصنا خاصة احتوائه على جانبين هما الصادرات النفطية والميزانية الجزائرية.
- محاولة إثراء معلوماتنا في هذا المجال.

ج. أهداف البحث:

نسعى من خلال بحثنا إلى تحقيق ما يأتي:

- محاولة معرفة الأهمية الاستراتيجية للنفط عالميا.
- محاولة معرفة نشاط التصدير النفطي في الجزائر.
- محاولة إبراز الدور المهم الذي تلعبه صادرات النفط الجزائرية في ميزانية الدولة.

ح. حدود الدراسة:

تتوقف حدود دراستنا في تطور صادرات النفط بالمقارنة مع تطور الميزانية في الجزائر، وهذا خلال الفترة 1996-2012.

خ. منهج البحث والأدوات المستخدمة:

نظرا للظواهر المدروسة في البحث، ونظرا للجوانب التي يحتويها الموضوع، فإننا اعتمدنا المنهج التاريخي عند استعراضنا لتطور قانون المالية الجزائري وتطور الميزانية الجزائرية واعتمادها على السعر المرجعي. بالإضافة إلى استعمالنا للمنهج الوصفي مع المنهج التجريبي بالاعتماد على بعض الأدوات الكمية المتمثلة في:

- القوانين والتشريعات ذات الصلة بالموضوع.
- المعطيات الاحصائية من بيانات، جداول وأرقام تتعلق بالموضوع.

د. صعوبات البحث:

الصعوبة الحقيقية التي اعترضتنا في هذا البحث تتمثل في تناقض بعض الإحصائيات الخاصة بصادرات النفط الجزائرية، سواء من طرف الهيئات الوطنية الجزائرية أو الدولية.

بالإضافة إلى اختلاف الوحدات، عند لجوئنا إلى أكثر من مرجع في تجميع الاحصائيات.

ذ. هيكل البحث:

حتى تكون غايتنا الإجابة على الاشكالية والوصول إلى أهداف الموضوع قمنا باتباع طريقة IMRAD، حيث قسمنا الدراسة إلى فصلين؛الفصل الأول للدراسة الأدبية والنظرية، أما الفصل الثاني فجاء للدراسة التطبيقية. ويحتوي كل فصل على مبحثين، نوردهما كالتالي:

- جاء الفصل الأول في مبحثه الأول ليبين أهمية النفط من خلال دوره كمصدر مالي، الأهمية الاقتصادية له وكذلك أهميته في السياسة العالمية. مع تبيان نشاط التصدير النفطي للجزائر.

أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة ببحثنا.

- خصص الفصل الثاني على مقارنة أداء ميزانية الجزائر بتطور الصادرات النفطية، حيث ركز المبحث الأول على قانون المالية والميزانية الجزائرية. أما المبحث الثاني فهو الذي يبين على العلاقة المذكورة سابقا.
- وتنتهي الدراسة بخاتمة عامة مدعمة باقتراحات تخص الموضوع.

تمهيد:

إن توفر الطاقة يشكل المحور الأساسي للرقي الاقتصادي وازدهار الحضارة الإنسانية، واذا تتبعنا أنماط واستخدامات الطاقة تاريخيا وجدنا أن لكل درجة تطور حضاري انساني استعمال لنوع وشكل معين من أنواع الطاقة يعبر عن مستوى الرقي الحضاري، والذي بلغ ذروته مع اطلالة القرن العشرين عندما اشتد الاقبال التدريجي على النفط نتيجة لمزاياه وخصائصه المتنوعة أهمها استخلاص مشتقات نفطية ومركبات كيميائية مختلفة تواكب التقدم في القطاعات الصناعية والخدمية اللازمة وبأقل تكلفة وضررا بالبيئة.

هذه التحولات الصناعية والخدمية المتطورة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حولت المجتمع الدولي من اعتماده الأساسي على الفحم الى ارتباط الاقتصاد والصناعة بالنفط ومشتقاته.

سنحاول ابراز أهمية وخصائص النفط الاقتصادية من خلال هذا الفصل المقسم الى مبحثين، حيث خصص **المبحث الأول** للأبعاد الاقتصادية والسياسية للمورد النفطي، أما **المبحث الثاني** فيعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوعنا.

المبحث الأول: الأبعاد الاقتصادية والسياسية للمورد النفطي

سنبين من خلال هذا المبحث أهمية النفط من خلال ثلاث نقاط رئيسية: أهميته المالية، أهميته الاقتصادية والسياسية. وسنركز على صادرات النفط الجزائرية.

المطلب الأول: دور النفط كمصدر مالي

يتمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها[1] وبأنواعها المختلفة[2] سواء أكانت بصورة مباشرة خاصة للبلدان المنتجة والمصدرة له أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للسلعة النفطية[3].

فمثلا مقدار ما تحصل عليه البلدان المنتجة والمصدرة للنفط من عوائد مالية كأرباح وضرائب في عام 1975 بلغ 11.23 دولار من مجموع قيمة برميل نفط واحد، أما البلدان المستوردة والمستهلكة للنفط فتحصل على 9.26 دولار.

يتجسد لنا الدور المالي للنفط بصورة أوضح وأكبر في اقتصاديات البلدان النفطية المنتجة والمصدرة له بصورة رئيسية وأولية، سواء أكان ذلك في الانتاج والدخل القومي أو في عملية التراكم الرأسمالي أو في عملية تمويل الخطط الاقتصادية أو الميزانية الاعتيادية للدولة.

فخلال الفترة 1996-1999 تراوح رقم الأعمال العالمي من صناعة النفط الخام ما بين 400 و550 مليار دولار. إلا أنه شهد تقهقرا في السنة الأخيرة حيث وصل رقم الأعمال العالمي الى 300 مليار دولار ليصل فيما بعد الى 950 مليار دولار في آخر سنة 2000، أي أن دخل النفط الخام تضاعف ثلاثة مرات خلال سنتين فقط وبقي يتراوح منذ 2001 ما بين 800 و900 مليار دولار، هذا ما يؤكد على أهمية النفط كمصدر مالي للدول المنتجة[4].

نستخلص مما سبق أن الصناعة النفطية تحقق عدة نتائج مالية أهمها[5]:

1) تدفق الأموال الموظفة والمودعة بالخارج للاستثمار بالمنطقة النفطي،
2) زيادة إيرادات النقد الأجنبي،
3) توجيه الايرادات الحالية للنفط للاستثمار بالقطاعات الإنمائية والإنتاجية بالدولة.
4) تعمل صناعة النفط على توسيع حجم السوق عن زيادة القوى الشرائية الفعلية نتيجة زيادة حجم الإيرادات و تداول رؤوس الأموال.

---

[1] وهي المنتجات النفطية الرئيسية مثل: الغاز الطبيعي، بنزين الطائرات...الخ

[2] وهي المنتجات البتروكيماوية أو ثانوية مثل: الشمع، الزيت...الخ

[3] مخلفي أمينة، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات الترولية-حالة مجمع بركين-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص 18.

[4] مخلفي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 19.

[5] يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، 2008، ص، ص 188-189.

5) توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات الإنمائية، لأن تصدير البرميل الواحد من النفط بعد تصنيعه يعطي عائدا أكبر من ثمن البرميل بشكله الخام ولذلك فإن تصنيع النفط يرفع من معدل الدخل القومي وزيادة الأرصدة من العملات الصعبة.

المطلب الثاني: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي والسياسي

الفرع الأول: أهمية النفط على الصعيد الاقتصادي

من المعروف أن الاقتصاد يشمل ثلاث قطاعات: القطاع الصناعي، القطاع الزراعي والقطاع التجاري، لهذا سنبين فيما يلي دور النفط في هذه القطاعات الثلاث.

أولا: دور النفط في القطاع الصناعي

احتلَّ النفط مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة منذ تفجُّر الثورة الصناعية، فجميع الآلات التي تتجسّد فيها التكنولوجيا الصناعية والتي يستوردها العالم بكثافة، تحتاج إلى كمّيات ضخمة من النفط ذات القدرة الحرارية العالية والتي لا تتوافر في غيره من مصادر الطاقة، باستثناء الطاقة النوويّة[1]. لذلك يُعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع والمعامل التي تشغِّل البشر وتصنع المنتجات.
بالإضافة إلى كون النفط مصدراً للحرارة والطاقة المحرِّكة، فهو يُستخدم كمادة لتغذية الصناعة، من خلال استعماله كمادّة "التشحيم" أو التزييت الضرورية لاستمرار عمل الآلة ومواصلة الإنتاج[2].

والصناعة كما هو معروف، تحتاج إلى وسائل نقل وشبكة مواصلات داخلية وخارجية تربط بين مراكز الإنتاج وأسواق تصريف المنتجات في شتَّى أنحاء العالم. ويُعتبر قطاع النقل والمواصلات، الشريان الحيوي للاقتصاد القومي. إذ أنه وثيق الارتباط بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، ذلك أن قطاع النقل والمواصلات جزء مكمِّل للإنتاج السلعي.[3]

وتبرز أهميّة النفط في هذا القطاع من ناحيتين أساسيتين: فهو من جهة مصدر الوقود الذي لا غنى عنه لمختلف وسائل النقل البرّية والبحرية والجوية. ومن جهة أخرى فإن مادّة "الإسفلت" التي تُستعمل في تعبيد الطرقات مصنوعة من رواسب تقطير النفط، فبفضل النفط أحرزت تقنيَّة الطرقات منذ منتصف القرن العشرين تطورا كبيرا.

وإذا كان بالإمكان الاستغناء عن النفط في المستقبل كمصدر للطاقة المحرِّكة واستبداله بنوع آخر من الطاقة، فانه من الصعب الاستغناء عنه كمادّة أوَّلية تُستخدم لإنتاج المركَّبات الكيمائية والكثير من المنتجات الصناعية. هذا ما يُعرف "بصناعة البتر وكيماويات" هذه الصناعة التي شهدت تطوّراً مهمّاً في العالم إلى حدٍّ مكَّنها اليوم من اعتبارها مقياساً ومؤشراً لحضارة الدول وتقدّم الشعوب ...

---

[1] هي طاقة منافسة للطاقة النفطية لكنها محدودة الاستعمال.

[2] عند اتلاف الة أو تعطيلها يتم طلاؤها بزيوت نفطية.

[3] Jean-Sébastien Lalumière, Alexis Richard, Le pétrole : l'or noir du XXe siècle, Université du Québec, Montréal, 2002, p 22.

واستخدام النفط ومشتقّاته في الصناعة البتر وكيماوية والتكنولوجيا لا حدَّ له، حيث يُقدَّر عدد المنتجات المتفرّعة من صناعة النفط بأكثر من ثمانين ألفاً تغطّي معظم حاجات البشرية: كمواد البلاستيك والألياف الصناعية والمطّاط الصناعي، والمنظِّفات الصناعية والمبيدات الحشرية، والأسمدة، والدهانات والأدوية والملوّنات والمطهِّرات والعديد من المنتجات المشتّقة منها والتي تُستعمل في شتّى مجالات الحياة.

وهكذا "تتميّز صناعة النفط كونها صناعة ذات منتجات متعدّدة، فالطن الواحد من النفط الخام قابل لإنتاج مصنوعات مختلفة. ويعني تعدّد المنتجات تعدّد الأسواق، وباستطاعة مصنِّعي المنتجات النفطية تطبيق نظام خاصّ بالأسعار، في كل سوق على حِدة"[1].

وتتبين أهمية النفط الاقتصادية من خلال استهلاكه، فثلث النفط المستهلك في العالم مكرّس لأجل تشغيل الصناعة التي هي الدعامة الأساسية للاقتصاد العالمي. ويمكن القول إن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون النفط، كما أن نقصانه أو فقدانه لأي سبب من الأسباب قبل إيجاد الطاقة البديلة، قد يؤدّي إلى إقفال المصانع وتوقُّف الإنتاج، وخلق أزمات خطيرة تزعزع الاقتصاد العالمي.

والشكل رقم (01) يبين التطور الحاصل في استهلاك النفط، فمن خلاله، يتضح لنا أن استهلاك العالم للنفط في تزايد مستمر، فمنذ أن كان يستهلك النفط سنة 2002 حوالي 78000 ألف ب/ي ارتفع ليصبح استهلاكه سنة 2011 حوالي 88000 ألف ب/ي والدول المتقدمة تسيطر على أغلبية الاستهلاك العالمي، فهي دول صناعية بالدرجة الأولى تقوم باستهلاك النفط لاستعماله في أغراضها الصناعية.

الشكل رقم (01): أعمدة بيانية لتطور حجم الاستهلاك العالمي من النفط (2002-2011)

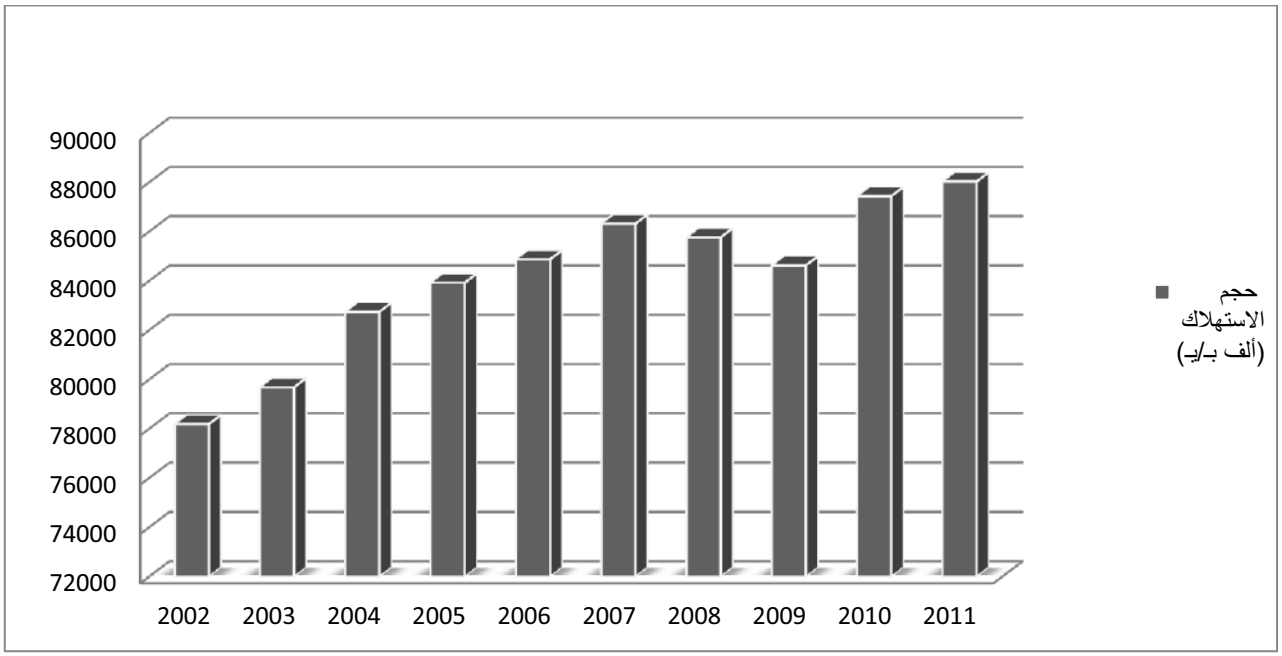

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 01 (ملحق رقم 01)

[1] حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص 38.

إذاً النفط عماد الصناعة ووفقاً للدور البارز الذي يقوم به في مختلف مراحل هذه الصناعة، فإن دوره في القطاع الزراعي لا يقلّ أهمّية، ويمكن القول إن النفط هو العامل الأساسي في تحديث الزراعة وتطويرها.

ثانيا: دور النفط في القطاع الزراعي

كانت الزراعة في طورها البدائي، تعتمد بصورة أساسية على الجهد الإنساني الصرف في مختلف مراحلها. فمن حراثة الأرض وزراعتها مروراً بعملية الريّ وجمع المحاصيل إلى نقلها وتصنيعها، كلّ ذلك كان يتمّ بالوسائل والطرق البدائية المتوفرة. لهذا السبب كان الإنتاج الزراعي في ذلك الوقت محدوداً للغاية، ولا يكاد يسدّ الحاجات الضرورية لسكّان أيّ بلد من بلدان العالم.

بعد قيام الثورة الصناعية ودخول الآلة ميدان العمل، واكتشاف النفط كمصدر للطاقة المحرِّكة، بدأ القطاع الزراعي كباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى ينمو ويتطوّر بشكل مذهل بفضل التكنولوجيا المعاصرة، إلى أن دخل في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه "البترو . زراعة"[1].

وهنا لا بدَّ من توضيح الدور الذي يمثّله النفط في هذا المجال، وذلك في زاويتين رئيسيتين: النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحرِّكة للآلات الزراعية الحديثة، واستعمال المنتجات البتر وكيماوية وأثرها على التقدُّم الزراعي.

1 . النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحرِّكة للآلات الزراعية الحديثة: فعملية تحديث القطاع الزراعي قد بدّلت كل الطرق الإنتاجية القديمة التي كانت تُستعمل في الماضي، وحلّت مكانها الآلة العصرية التي وفَّرت على المزارع الكثير من الجهد والوقت، ورفعت الإنتاج إلى حدوده القصوى، من بين هذه الآلات نذكر الجرّارات ذات المحاريث المتعدّدة، والباذرات الآلية، والمِحَشّات والحاصدات، ومناخل الحبوب، والدرّاسات ومضخّات الريّ، ومعاصر الزيت والمطاحن. فهذه الآلات تستمدّ طاقتها المحرِّكة بشكل رئيسي من النفط الذي إذا انقطع لسبب ما قبل أن تتوفر الطاقة البديلة عادت الزراعة قروناً إلى الوراء.

2 . استعمال المنتجات البتر وكيماوية وأثرها على التقدُّم الزراعي: فالصناعة البترو كيماوية أسهمت مساهمة فعّالة في تنمية مختلف الأنشطة الاقتصادية وتطويرها وخاصّة الزراعية منها. وتبرز أهمّية هذه الصناعة على الصعيد الزراعي فيما تقدِّمه من منتجات كيمائية كالأسمدة الآزوتية والمبيدات الحشرية وعلف الحيوانات، وجميعها تُصنع من بعض المشتقّات النفطية.

ثالثا: دور النفط في القطاع التجاري

شهدت تجارة النفط العالمية تطوُّراً سريعاً منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم نتيجة الطلب المتزايد على النفط ومنتجاته في الدول الصناعية المتقدِّمة، وخصوصاً في دول أوروبا واليابان والولايات المتحدة الأميركية.

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 40

وفي الثلاثينات من القرن العشرين، كان خليج المكسيك هو المصدر الأساسي لتصدير النفط في العالم. وقد بلغت حركة النفط العالمية آنذاك حوالي 2.4 مليون برميل يومياً، استوردت أميركا الشمالية حوالي نصف هذه الكمّية، في حين كان نصيب أوروبا الغربية نصف مليون برميل يومياً، والباقي كان يصبُّ في جنوب آسيا والشرق الأقصى[1].

وفي الخمسينات تغيّر هذا الوضع حيث تساوت صادرات خليج المكسيك مع صادرات منطقتي الشرق الأوسط. وبقيت أميركا الشمالية تستقبل نصف النفط المتاجر به عالمياً.

وفي أواسط الستينات، ارتفعت كمّيات النفط المتداول بها دولياً وزادت حصّة الشرق الأوسط حتى بلغت نسبة 51% من مجموع صادرات العالم من النفط الخام، كما ظهرت الجزائر وليبيا كمصدِّرين جديدين لتصدير النفط وصلت نسبة صادراتهما إلى حوالي 13% من مجموع الصادرات العالمية.

وزادت أهمّية النفط التجارية في منتصف السبعينات حيث قُدِّرت الصادرات النفطية بأكثر من 34 مليون برميل يومياً، كان نصيب الشرق الأوسط منها حوالي 60% اتجهت معظمها إلى أسواق أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأميركية التي تُعتبر مناطق الاستهلاك الرئيسية في العالم نظراً لارتفاع مستوى المعيشة فيها.

وفي منتصف الثمانينات، بلغ إجمالي حصّة الدول النامية المصدِّرة للنفط في سوق النفط العالمية ما يقارب من 75 % والباقي وفّرته البلدان الصناعية المتقدِّمة من الغرب والشرق. إلاّ أن شركات النفط الغربية لا تزال تسيطر على معظم قطاعات النقل والتكرير والتسويق لصناعة النفط العالمية، مما جعل الدور الرئيسي للبلدان النامية مقتصراً على تصدير النفط الخام فقط من مراكز تحميله.

وفي السنوات الأخيرة تطورت تجارة النفط في العالم بشكل ملحوظ فقد ارتفع حجم الاستيراد والتصدير العالمي من 44787 ألف برميل يومي سنة 2003 إلى 54580 ألف برميل يومي سنة 2011[2] بزيادة قدرها 9793 ألف برميل، هذه الزيادة خلال التسع سنوات تؤكد على أهمية هذه المادة و دورها في السوق العالمية.

تتضح هذه الأهمية من خلال الشكل رقم (02) التي تبين تعدد مناطق الاستيراد والتصدير للنفط عبر العالم وتنوعها، ولعل كبر بعد المناطق فيما بينها تدل أكثر وأكثر على مدى حاجة العالم للنفط.

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص،ص 40-41.

[2] BP Statistical Review of World Energy June 2012

الشكل رقم (02): خريطة العالم تبين تجارة النفط سنة 2011

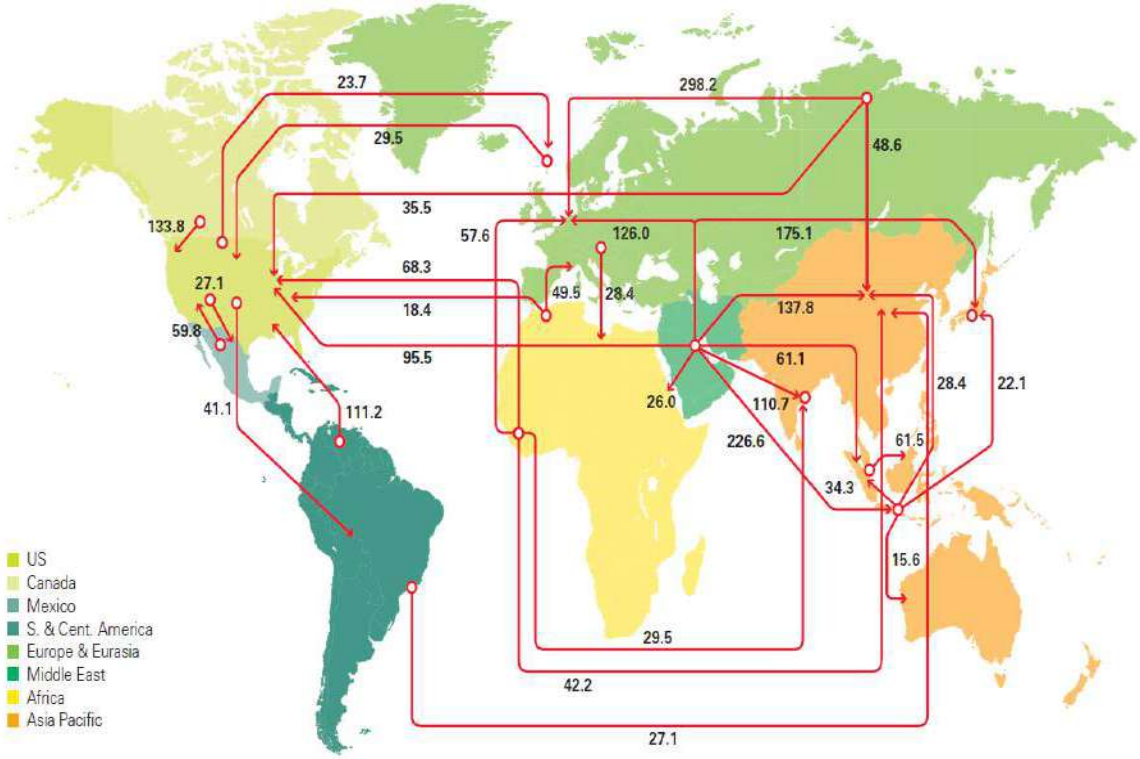

المصدر: BP Statistical Review of World Energy June 2012

ولا تقتصر تجارة النفط العالمية على مادّة النفط الخام بل تشمل أيضاً المشتقّات والمنتجات النفطية المعروفة بالبتر وكيماويات التي هي العامل الأهمّ في نموّ صناعة النفط. وتسيطر الدول الصناعية على الانتاج والتبادل التجاري (التصدير والاستيراد) للمنتجات البتروكيمائية.

إذاً يشكّل النفط ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات والدول التابعة لها. فالشركات الأجنبية تشتري من السوق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية ومن ثَمَّ تبيع منتجاته المصنَّعة في أكثر من مئة بلد محقِّقة بذلك أرباحاً خيالية.

وهكذا يُعتبر "النفط الدولي صناعة تشمل المليارات من الدولارات تؤثِّر بأوجه مختلفة في موازين المدفوعات لثلاث فئات من الدول، هي الدول المنتِجة للنفط، والدول غير المنتِجة والمستهلِكة، وبلاد الشركات النفطية الكبرى وبينها بلاد غير منتِجة لكنها تعمل عبر الدول أو الشركات ذات الجنسيات المتعدّدة. ومن هذه الزاوية نجد أن النفط من حيث تجارته يشكِّل عاملاً مؤثِّراً وفعَّالاً في العلاقات الاقتصادية الدولية"[1] .

الفرع الثاني: أهمية النفط على الصعيد السياسي

استخدام النفط في السياسة يعني تدخل ارادة القرارات السياسية فى التوجيهات الاقتصادية المتعلقة بالنفط باعتباره مورداً اقتصادياً حيوياً لتحقيق أهداف سياسية.

[1] حافظ برجاس، مرجع سبق ذكره، ص 41.

لم يكن للنفط أي دور سياسي عندما كان استخدامه محدوداً ومقتصراً على بعض الاستعمالات البدائية البسيطة كالتدفئة والإنارة ورصف الطرق وغيرها، لكن بعد أن حلَّ مكان الفحم كمصدر أساسي للطاقة والاعتماد عليه كمادّة أولية في صناعة المنتجات البتروكيماوية الضرورية، تعاظم دوره وازدادت حاجة العالم إليه، وأصبحت مسألة التزوُّد بالنفط وتأمين طرق نقله وتحديد أسعاره على رأس الاهتمامات الدولية في عالمنا الحاضر وأخذت دول العالم تعتمده بشكل متزايد في نموِّها وتطوُّرها الاقتصادي، بعد هذا كله أصبح النفط محوراً في السياسة الدولية.

والمعروف أن توزيع الثروة النفطية في العالم هو توزيع غير متساوٍ. فهناك بلدان صغيرة ليست لها قوّة سياسية أو عسكرية تمتلك احتياطاً كبيراً من النفط، في حين أن معظم الدول الصناعية الكبرى محرومة منه. هذا الواقع جعل من النفط وكيفيّة الحصول عليه هدفاً من أهداف التخطيط السياسي والاستراتيجي لدول العالم الصناعي، وأصبحت المناطق الغنية بهذه المادّة الحيوية كالشرق الأوسط وشمال أفريقيا تحتلّ مركز الصدارة في العلاقات الدولية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن.

وقد قال الدكتور جورج طعمة[1]، بخصوص هذا الموضوع: "طالما أن النفط هو العامل الأول في إنتاج الطاقة فسيظل عاملاً مؤثراً في العلاقات الدولية إلى أن توجد بدائل للطاقة تحلّ محلّ النفط تماماً ... ولكن إلى أن توجد مثل هذه البدائل سيظلّ الطلب على النفط متزايداً حتى نهاية هذا القرن، وبالتالي سيستمرّ حتى ذلك الوقت عاملاً فعَّالاً في العلاقات الدولية وسيستمرّ وصف هذا الدور دولياً وتاريخيا على أنه دور النفط"[2].

إن الارتباط الوثيق بين النفط والسياسة كما ذكر، أصبح من الصعب الفصل بينهما طالما بقي النفط المصدر الأول للطاقة، وبقي تأثيره فاعلاً في الاقتصاد العالمي وفي العلاقات السياسية والاقتصادية بين المنتجين والمستهلكين على السواء.

وانطلاقاً من ذلك ، استُعمل النفط كسلاح ضغط سياسي في أكثر من مناسبة ولأكثر من سبب. فاستخدامه لهذا الغرض(النفط كسلاح سياسى) له إطاره وشروطه الخاصة لضمان فعالية تحقيق الأهداف التى ترجى منه، والتى تتراوح بين الرغبة فى إلحاق أضرار اقتصادية ملموسة، ومجرد الضغط لتحسين شروط المساومة حول أمر ما[3]؛ استعملته الشركات النفطية للضغط على الحكومات التي أمَّمت نفطها أو التي حاولت أن تتمرّد على عقود الامتيازات أو بسبب المنافسة. واستخدمته الدول المنتجة كذلك لبلوغ أهداف سياسية أو لتحسين أوضاعها الاقتصادية. واستعملته الهيئات الدولية للضغط على دول رأت أنها حادت عن الإجماع الدولي.

المطلب الثالث: تطور الصادرات النفطية للجزائر

سيتم فيما يلي عرض مجموعة من الاحصائيات الخاصة بصادرات النفط للجزائر خلال الفترة (1996-2012)، ومقارنة كل فترة بالفترة التي تليها مع محاولة معرفة أهم الأسباب التي أدت الى الاختلاف في الأرقام.

[1] المستشار الأسبق للعلاقات الدولية والإعلام في منظِّمة الأقطار العربية المصدِّرة للبترول.

[2] جورج طعمة، مجلّة قضايا عربية، العدد 4، أبريل 1980، ص 23.

[3] سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الخامسة، 1997.

الفرع الأول: تطور حجم صادرات نفط الجزائر فترة (1996-2012)

الشكل رقم (03): منحنى تطور حجم صادرات النفط 1996-2012

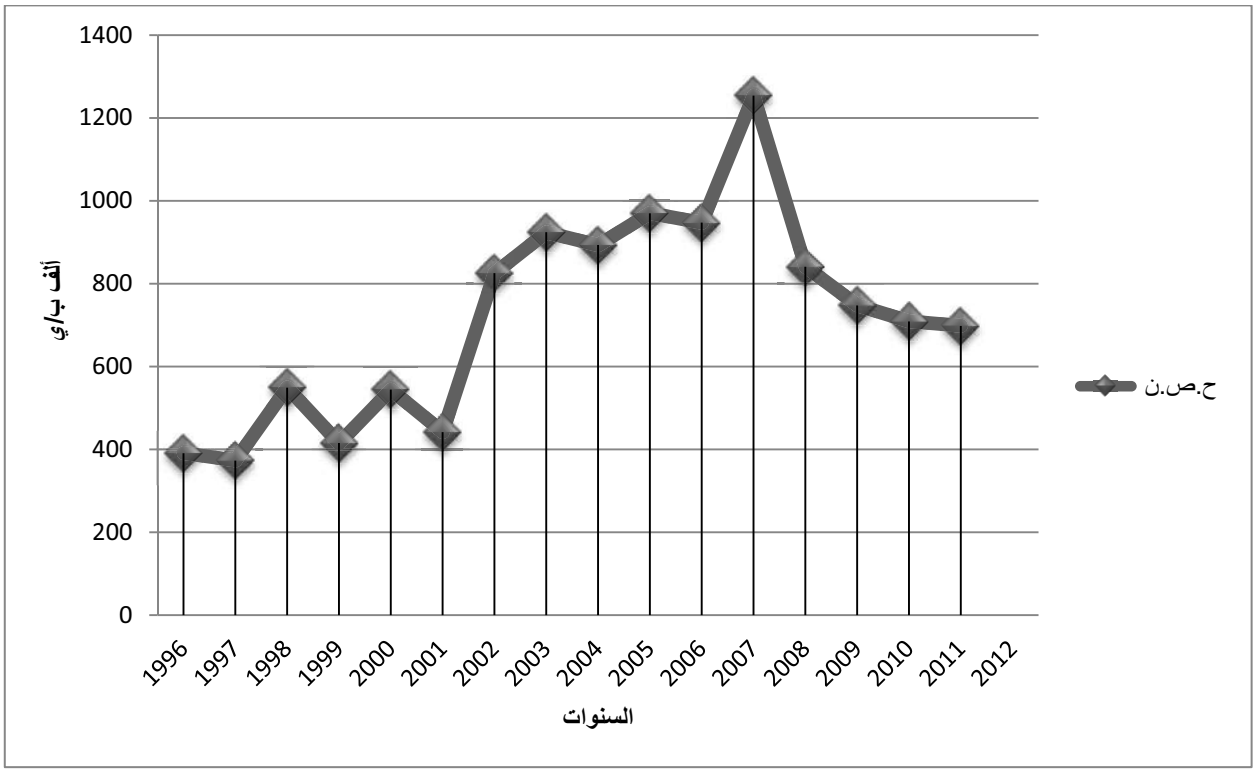

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 02(ملحق رقم 01).

من خلال الشكل رقم (03) يتبين لنا أن حجم صادرات الجزائر من النفط شهدت ارتفاعا في سنة 1998 مقارنة بسنة 1996، حيث ارتفعت إلى ما يقارب 600 ألف ب/ي، وهذا راجع إلى صدور قانون 21/91 المعدل والمتمم لقانون 14/86[1] ، حيث جاء هذا القانون ببعض التعديلات بخصوص الشراكة مع شركة سوناطراك أهمها[2]:

- وسع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986، وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط.

[1] أعيد تعديل القانون 14/86 لأنه تشوبه بعض النقائص لهذا ظهر القانون 91/91 المؤرخ في 27 جمادي الأول عام 1412 الموافق 4 ديسمبر سنة 1991. يعدل ويتمم القانون 14/86 المؤرخ في 19 غشت سنة 1986م، المتعلق بأنشطة التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب

[2] أنظر:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ، قانون رقم 91 / 21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية رقم 63 سنة 1991.
- مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص 310.

-Mustapha Mekideche ,Le secteur de hydrocarbure en algerie, p 10

- توسع القانون الجديد في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار وميز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين أ وب، وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها، معدلات جبائية محددة تخضع لها كل النشاطات.

وقد أدت هذه التعديلات إلى تطور نشاط الاستكشاف والانتاج، مما أدى الى الزيادة في حجم الصادرات الوطنية. وهنا يمكن القول أن هذا القانون أتى بايجابياته على أداء الانتاج النفطي في الجزائر.

أما خلال الفترة 1997-2000 شهدت حجم الصادرات عدة تذبذبات بين الزيادة والنقصان، والراجعة أسبابها إلى أزمة انخفاض أسعار النفط التي شهدتها السوق النفطية سنة 1998، حيث تدهور سعر البرميل الواحد ليصل إلى ما دون 13 دولار للبرميل. وقد انعكس هذا الإنخفاض في الأسعار على حصة انتاج الجزائر في منظمة الأوبك (OPEC)[1] بهدف اعادة توازن الأسعار مما أثر على حجم الصادرات.

وتعتبر سنة 2001 هي السنة الوحيدة التي انخفض فيها حجم الصادرات أدنى قيمة له (400 ألف ب/ي) بعد أن ارتفع قبل ذلك، ويعود هذا الانخفاض الى حرب أمريكا على العراق وقرار الولايات المتحدة بتخفيض وارداتها النفطية خلال السنة المذكورة، فالولايات المتحدة الأمريكية تعتبر أكبر بلد مستورد للنفط في العالم، وبالتالي اتخاذ منظمة الأوبك قرار بتخفيض انتاج وتصدير أعضائها حتى لايحدث فائض في السوق النفطية.

ثم تواصل حجم الصادرات النفطية بالزيادة من سنة الى أخرى، وتضاعف إلى أن وصل ذروته في سنة 2007 إلى أكثر من 1200 ألف ب/ي، وتعود القفزة في هذه الزيادة ربما إلى التراجع الكبير للمخزون النفطي الأمريكي ومحاولة هذه الأخيرة بزيادة استرادها للنفط أكثر وأكثر، فبعد أن كانت تستورد 11618 ألف برميل يومي سنة 2001 أصبحت تستورد ما يقارب 13400 ألف برميل يومي[2]. و هذا من أجل تعويض هذا النقص في مخزونها و كذلك من أجل تمويلها العسكري.

وخلال سنة 2007 تناقص حجم صادرات الجزائر من النفط، وانخفض انخفاضا حادا سنة 2008 ليصل إلى 840.9 ألف ب/ي، وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية التي هزت العالم وتبعاتها السلبية على أسواق النفط ونقص الطلب العالمي على النفط، وقرار منظمة الأوبك بخفض الانتاج وبالتالي خفض التصدير لكل أعضائها.

الفرع الثاني: تطور قيمة صادرات نفط الجزائر فترة (1996-2012)

من خلال الشكل رقم 04 وخلال الفترة (1996-1999) نلاحظ أن قيمة صادرات النفط عموما كانت غير مستقرة، رغم تغييرها الضئيل جدا، إلا أنها تزداد تارة وتنخفض طوال هذه الفترة، ويعود عدم الاستقرار هذا الى انخفاض أسعار النفط

[1] Organization of the Petroleum Exporting Countries

[2] June 2010, BP Statistical Review of World Energy.

وارتفاعها لسنة 1998 (الأزمة النفطية التي شهدها العالم واختلال الكبير بين العرض والطلب)، حيث تدهور سعر النفط الى ما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة[1].

وارتفعت قيمة صادرات النفط في سنة 2000 ارتفاعا ملحوظا بالمقارنة مع السنوات الماضية، حيث ارتفع إلى حوالي 20000 مليون دولار أمريكي، وتعود الزيادة إلى الإرتفاع في أسعار النفط حيث ارتفع إلى 30 دولار للبرميل، بالإضافة الى ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية (الرجوع إلى الشكل رقم 03).

ومباشرة بعد الزيادة عادت قيمة صادرات النفط بالانخفاض سنة 2001 الى 3 994,4 مليون دولار أمريكي، والسبب في هذا راجع الى الانخفاض في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل إلى 20 دولار.

الشكل رقم (04): منحنى تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1996-2012)

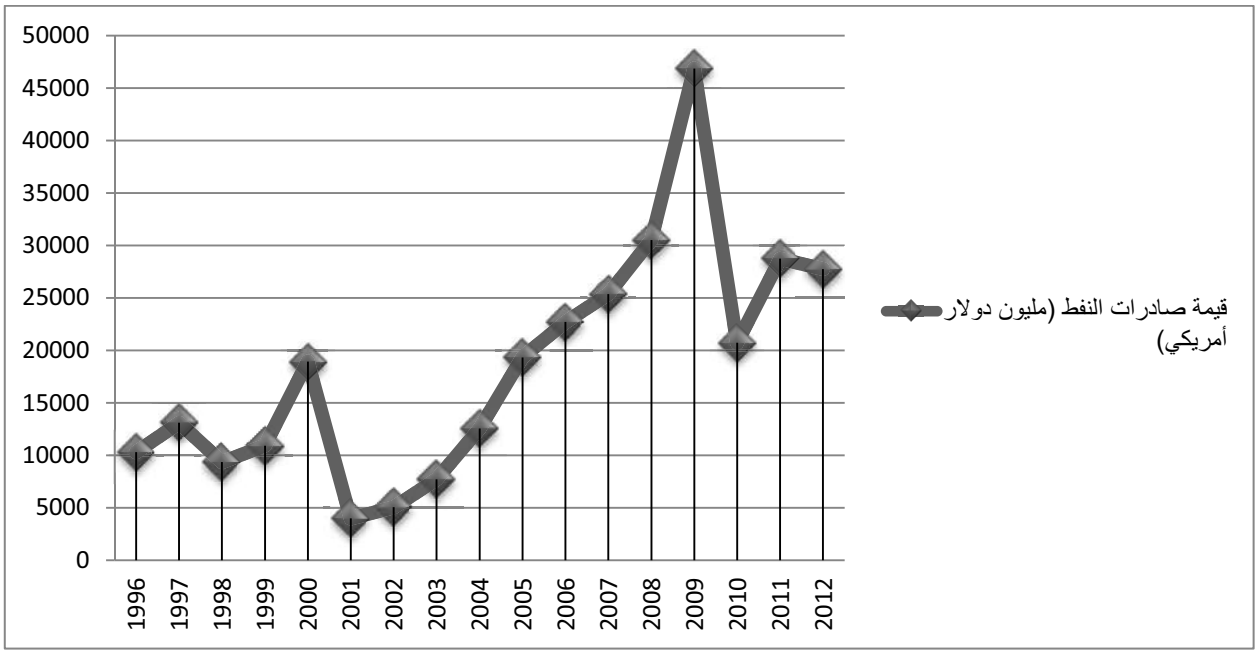

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم 03(ملحق رقم 01)

وبعد سنة 2001 وإلى غاية سنة 2006، بدأت قيمة الصادرات بالزيادة في استمرار، لتصل إلى 20000 مليون دولار أمريكي، وسبب الزيادة راجع إلى الارتفاع المتواصل لأسعار النفط. حيث ارتفعت من 24,8 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 38 دولار للبرميل سنة 2004 من جهة، وأحداث 11 سبتمبر من جهة أخرى. وارتفعت الأسعار كذلك سنة 2005 الى 70 دولار للبرميل وهذا لتأثيرات اعصار كاترينا الذي ضرب خليج المكسيك[2].

[1] محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية– ورقة بحثية من مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 2012/02، ص 189.

[2] http://www.france24.com/ar/search/sinequa_search, 09/05/2013, 17 :55.

تعتبر الفترة (2007-2009)، الفترة التي بلغت فيها قيمة صادرات النفط الجزائرية أعلى قيمة لها خلال كل السنوات، حيث ارتفعت إلى أكثر من 45000 مليون دولار، وتزامن مع هذه الفترة ارتفاع أسعار النفط التي تجاوزت على التوالي عتبة 94 و 95 دولارا للبرميل بعد تراجع كبير للمحزونات الأميركية وخفض نسب الفائدة من قبل الاحتياطي الفدرالي الأمريكي خلال سنة 2007، وارتفعت كذلك سنة 2008 لتتجاوز عتبة 111دولار للبرميل متأثرا بتراجع سعر صرف الدولار، أعمال العنف التي شهدتها نيجيريا وحفاظ الأوبك على مستوى إنتاجها. وفي نهاية سنة 2008 وبداية 2009 ارتفعت أسعار النفط ارتفاعا قياسيا لم تصل إلى هذا المستوى من قبل، حيث بلغت 147 دولار للبرميل وهذا راجع إلى تواصل الإنخفاض في المخزونات الأمريكية وتداعيات الأزمة المالية العالمية، بالإضافة كذلك إلى زيادة نمو الطلب الصيني[1].

ومن خلال الشكل رقم 04 يتضح لنا أن قيمة صادرات النفط الجزائرية انخفضت بعد سنة 2009 انخفاضا ملحوظا لتصل إلى حوالي 20000 مليون دولار أمريكي، فانخفاض أسعار النفط قد أثر على ذلك، حيث تدهور إلى 79,61 دولار للبرميل نهاية سنة 2010 وبداية سنة 2011 في ظل مخاوف انخفاض طلب اليابان بسبب الزالزال الذي ضربها.

وما إن انتعشت أسعار النفط التي قفزت من 79,61 دولار للبرميل إلى 107,22 منتصف 2011 بسبب ضعف الدولار الأمريكي والأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (تفاقم الأحداث في ليبيا)[2]؛ ارتفعت على اثرها قيمة صادرات النفط الجزائرية لتصل إلى حوالي 30000 دولار للبرميل في2011.

ما نلاحظه من خلال الجدول رقم (03) والشكل رقم (04) المرافق أن قيمة صادرات النفط الجزائرية تتأثر كثيرا وبصفة مباشرة بأسعار النفط، هذا ما جعلها غير مستقرة.

[1] http://www.aljazeera.net/NR/exeres/09070D5C-F01C-47C6-8D4B-4AEF8E5EC2EF.htm,09/05/2013, 18 :32.
[2] http://www.forexpros.ae/commodities/brent-oil, 09/05/2013, 20 :56.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

سيتم في هذا المبحث عرض بعض الدراسات التي تناولت موضوعنا، أو جانبا منه، وذلك من خلال محاولة تحليل كل دراسة واكتشاف أوجه التشابع والاختلاف مع موضعنا.

المطلب الأول: عرض الدراسات

أولا: دراسة بوفليح نبيل، صندوق ظبط الموارد أداة لضبط وتقدير الميزانية العامة في الجزائر، جامعة حسيبة بن بوعلي بشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الاول.

تناول الباحث في دراسته صندوق ضبط الموارد الذي قامت الجزائر بإنشائه لامتصاص الفوائض المالية السنوية لميزانية الدولة المتولدة من ارتفاع ايرادات الميزانية الناتجة عن ارتفاع اسعار النفط بشكل كبير.

أهداف الدراسة :

يهدف الباحث في دراسته معرفة مدى فعالية صندوق ضبط الموارد في تحقيق التوازن وضبط وتثبيت الميزانية العامة في الجزائر.

نتائج الدراسة : من بين نتائج هذه الدراسة تطرقنا إلى النتائج التي تهم موضوعنا ولها علاقة به. ومنه توصل الباحث أثناء معالجة موضوعه أن وظائف الصندوق حددت اساسا من أجل:

- ✓ امتصاص الفائض من ايرادات الجباية البترولية والذي يفوق توقعات وتقديرات قانون المالية .
- ✓ تسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عن انخفاض ايرادات الجباية البترولية والتي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية .
- ✓ كما توصل الباحث اثناء تحليل الاحصائيات المتعلقة بالعلاقة الموجودة بين سعر البرميل من البترول و رصيد الميزانية إلى:

أن الحكومة اتخذت اجراءات ومعايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة من خلال اعتمادها على سعر مرجعي متوقع للأسعار النفط تقدر من خلاله ايرادات الميزانية العامة، هذا السعر المرجعي يتم تحديده بناءا على المعطيات المتوفرة على تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية.

ثانيا: دراسة عيه عبد الرحمن، دور عوائد صادرات النفط في تحديد معالم السياسة الاقتصادية الجزائرية، جامعة ابن خلدون، تيارت، دفاتر السياسة و القانون، العدد 5، جوان 2011

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور عوائد صادرات النفط في رسم مختلف الخيارات الإستراتيجية المعتمدة كسياسات اقتصادية تبنتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ الاستقلال إلى اليوم، وذلك بالنظر إلى أن هذه العوائد ساهمت بشكل مباشر في تمويل البرامج الاقتصادية، بغض النظر عن توجهاتها:

- ✓ في مرحلة التسيير المركزي الاشتراكي كانت المخططات التنموية تمول بفضل عائدات صادرات النفط، والتي كانت تغطي عجز الميزانية العمومية، فيما اتسمت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية بكل أشكالها والتي تبنتها الجزائر خلال الفترة ما بين1986 _1998 بالتحول إلى نظام اقتصاد السوق كان الدافع هو الانهيار المفاجئ لأسعار النفط وقيمة الدولار على اعتبار أنه العملة التي يسعر بها النفط في الأسواق العالمية.
- ✓ شهدت الفترة من2000 _2011 قرارات اقتصادية بالغة الأهمية لعب فيها ارتفاع أسعار النفط دورا أساسيا في توجيه السياسة الوطنية، كان من أهمها إنشاء صندوق ضبط الموارد، تعديل قانون المحروقات، وكذا التسديد المسبق للدين، كما كان لتراجع أسعار النفط بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 دورا أساسيا في تبني سياسة اقتصادية حمائية لجأت إليها الدولة خلال سنة2009 ، لتخلص الدراسة إلى ضرورة حقن فوائض صادرات النفط في تنمية القطاعات الاقتصادية الإنتاجية كالصناعة والزراعة.

نتائج الدراسة: توصل الباحث في دراسته الى :

أن عوائد صادرات النفط الجزائرية ومن خلال ارتفاع أسعار النفط لعبت دورا أساسيا في القرارات الخاصة بالسياسة الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ابتداء من مرحلة التسيير الاشتراك ، مرور بمرحلة الإصلاحات الاقتصادية وصولا إلى تبني سياسة ترتكز بالخصوص على الإنفاق الحكومي الاستثماري لتغطية عجز القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية، غير أن هذا المصدر التمويلي وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخليه المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق انه ثروة ناضبة وعليه لابد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نمو دائم وتمتص معدلات البطالة.

ثالثا: دراسة مخلفي أمينة، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات البترولية–حالة مجمع بركين –مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2005.

من بين ما تطرقت الباحثة في موضوعها هو دراسة دور المورد النفطي كمصدر مالي، وأكدت على أن النفط مصدرا لرأس المال السلعي والنقدي حيث يساهم بنسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي خاصة في البلدان المنتجة والمصدرة للسلع النفطية بأشكالها المختلفة. فالقيمة المضافة النفطية تكون عالية وإن تباينت في ذلك من مرحلة إنتاجية إلى أخرى، فتكون القيمة المضافة في مرحلة السلعة الخام منخفظة ومحدودة مقارنة بارتفاعها في حالة قيمة السلعة المصنعة كمنتجات نفطية أو بصورة أكبر من ذلك في حالة المنتجات البتروكيماوية.

- ✓ يتمثل الجانب المالي للنفط فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية نفطية بصورها وبأنواعها المختلفة سواء أكانت بصورة مباشرة خاصة للبلدان المنتجة والمصدرة له أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للسلعة النفطية.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة مع دراستنا

اتفقت الدراسات من خلال الاجابة على اشكالية ابحاثها على أن الصناعة النفطية تحقق عدة نتائج مالية أهمها:

- ✓ تعمل صناعة النفط على توسيع حجم السوق عن زيادة القوى الشرائية الفعلية نتيجة زيادة حجم الإيرادات وتداول رؤوس الأموال.
- ✓ توفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات الإنمائية، لأن تصدير البرميل الواحد من النفط بعد تصنيعه يعطي عائدا أكبر من ثمن البرميل بشكله الخام ولذلك فإن تصنيع النفط يرفع من معدل الدخل القومي وزيادة الأرصدة من العملات الصعبة.

اوجه تشابه الدراسة السابقة بموضوع الدراسة الحالية :من خلال تعرضنا الى الدراسات السابقة اتضح لنا الغموض المتعلق بالدور المالي للمورد النفطي وكيفية انعكاسه على التوازنات الاقتصادية الكلية بصفة عامة و على الميزانية بصفة خاصة

- ✓ اتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة من خلال تناولها الى كيفية سد عجز الميزانية و ذلك بالرجوع الى صندوق ضبط الموارد لسد هذا العجز.
- ✓ تقوم الحكومة الجزائرية بإعداد قانون المالية الذي يخص الميزانية بالاعتماد على سعر مرجعي هذا السعر يتم تحديده بناء على بعض المؤشرات في الاسواق العالمية.
- ✓ تلعب صادرات النفط الجزائرية دورا هاما في تمويل ميزانية الدولة، وذلك من خلال تكوين فوائض مالية ضخمة تستخدمها الدولة في تمويل برامجها الاقتصادية والإنمائية.

خلاصة الفصل الأول:

يشغل النفط مركزاً بارزاً بين مصادر الطاقة المعروفة في العالم، وإن الأسباب المؤدية إلى أن يلعب النفط مثل هذا الدور بين مصادر الطاقة المختلفة تعزى إلى عوامل متعددة من بينها تعدد الوظائف التي يؤديها النفط بعد تكريره، فهو يمدنا بالحرارة والضوء ويمدنا بالطاقة التي تحرك المحركات كما انه يمدنا بالزيت الذي يستخدم في طلي الأجسام الصلبه لغرض المحافظة على عدم تآكلها أو صداها، بالإضافة إلى ذلك فان انخفاض الكلفة على المستهلك يلعب دوراً هاماً في زيادة الطلب عليه.

بالنسبة للبلدان المستهلكة فان النفط هو العنصر الأساسي للازدهار الاقتصادي وهذا لتأثيره على التكامل الاقتصادي والصناعات المحلية التي تدعم مباشرة عناصر التطور الاقتصادي، ويتضح هذا من حجم طلبها الكلي المتزايد على النفط.

أما من جهة أخرى و بالنسبة للبلدان المنتجة، فان النفط هو أهم دعائم الكيان الاقتصادي، حيث يشكل نسبة كبيرة –ان لم تكن الأغلب– من الدخل القومي، والاستثمار في الصناعة النفطية يؤدي إلى تحقيق عوائد ضخمة ومضمونة تحتاجها هذه البلدان في مشاريع تنميتها ونهضتها الاقتصادية. والجزائر بصفتها واحدة من هذه البلدان المنتجة للنفط فان اعتمادها الشبه كلي عليه واضح، وذلك من خلال الصادرات النفطية التي تشير أرقامها الى أنها تحتل نسبة 97% من اجمالي الصادرات. وقد خصص الفصل الثاني، لتوضيح الارتباط بين صادرات النفط الجزائرية وأداء الميزانية.

تمهيد

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتيجية لها خطورتها وقت السلم والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول، وعليه تستند قوة الدول ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.

وتكمن أهميته أيضا في حقيقتين: **أولهما** كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع مصادر الطاقة الأخرى. **وثانيهما** لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية.

بالإضافة إلى ذلك فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المورد النفطي، إذ أنه يمثل حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من النفط، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمال، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة النفطية ومنتجاتها المكررة. إضافة لكون أغلبية الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات النفط. هذا ما سنحاول تبيانه في هذا الفصل المقسم إلى مبحثين، حيث يركز **المبحث الأول** على دراسة قانون المالية وميزانية الجزائر، أما **المبحث الثاني** فيبين العلاقة بين الصادرات النفطية وأداء الميزانية في الجزائر من جميع الجوانب.

المبحث الأول: قانون المالية و ميزانية الجزائر

تعمل الدولة على تدبير الموارد التي تستخدمها لتغطية نفقاتها وتتبع في ذلك سياسة مالية معينة وتحاول التحكم في هذه النفقات والإيرادات بما يسمح لها بالمحافظة على استقرار اقتصادها، لذا تقوم بتقدير مفصل ومعتمد لنفقاتها وإيراداتها لمدة سنة مقبلة، وهذا ما يعرف بالميزانية.

وتقتصر الميزانية العامة للدولة على تبيان الإيرادات والنفقات النهائية لها، وهي تعتبر جزء من قانون المالية، وقانون المالية ليس كالقوانين الأخرى لأنه لا يتضمن عقوبات أو جزاءات مترتبة وإنما إجراءات تنظيمية موضوعة من طرف الدولة من حيث تحصيل الإيرادات وتنفيذ النفقات. لهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى هذا القانون لكن ليس بشيء من التفصيل، وكذلك إلى ميزانية الدولة وإحصائيات إيراداتها ونفقاتها بالإضافة إلى تبيان العجز والفائض وهذا خلال الفترة (1996-2012).

المطلب الأول: قانون المالية الجزائري

أولا: التطور التاريخي لقانون المالية الجزائري

أول ميزانية للجزائر المستعمرة، ظهرت في نص يعود تاريخه إلى سنة 1839 الذي يقر ميزانية عامة للمصالح الاستعمارية في الجزائر. وفي أول أوت 1898 أنشأت المفاوضات المالية؛ جمعية المفاوضات المالية 1898-1944، الجمعية المالية الجزائرية 1945-1946، الجمعية الجزائرية 1947-1956.

وفي سنة 1931 أعترف للجزائر بالشخصية المالية بالرغم من كون ميزانيتها تقترب من الميزانيات المحلية سواء في تكوينها أو في شكلها. وفي سبتمبر 1947 ألغيت المفاوضات المالية وأنشئ المجلس الجزائري الذي يقر ميزانية عامة تشمل ميزانية الجنوب التي كانت مستقلة عن الأحكام التنظيمية والقانونية، إلا أنه يفتقر إلى الممارسة الكاملة للسيادة المالية[1].

وأقرت في ديسمبر 1962 أول ميزانية للجزائر المستقلة واتسمت بجانب المحافظة على سير جهاز الدولة وتجسيد لوجودها خصوصا على الصعيد المالي والتنظيمي نظرا لغياب التخطيط وضعف الإمكانيات المالية. وبعدها تم إصدار أول قانون رقم 02/88 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتضمن التوجيه والتخطيط[2]، حيث يمكن للدولة إصدار قانون للمالية يوجه ويؤطر السياسات المالية العامة للجزائر لضمان توجيه موحد للتنمية والوصول إلى الهدف وهو النهوض بالاقتصاد المحلي.

---

[1] زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص14.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/88 المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408 الموافق لـ 12 يناير 1988، المتعلق بالإطار العام لتوجيه المنظومة الوطنية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي وتطبيقه.

ثانيا: تعريف قانون المالية

قانون المالية يقر ويرخص بالنسبة لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذلك النفقات بالرأسمال[1].

يتكون قانون المالية من جزئين[2]:

الأول: يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية والطرق والوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية والمحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية والخارجية التي أقرها المخطط السنوي للتنمية.

الثاني: يتضمن المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة و الموزعة حسب طبيعة النفقة (تسيير– تجهيز) والمبلغ الإجمالي للنفقات بالرأسمال.

ثالثا: إعداد قانون المالية

يمكن تلخيص كيفية إعداد قانون المالية في المخطط التالي[3]:

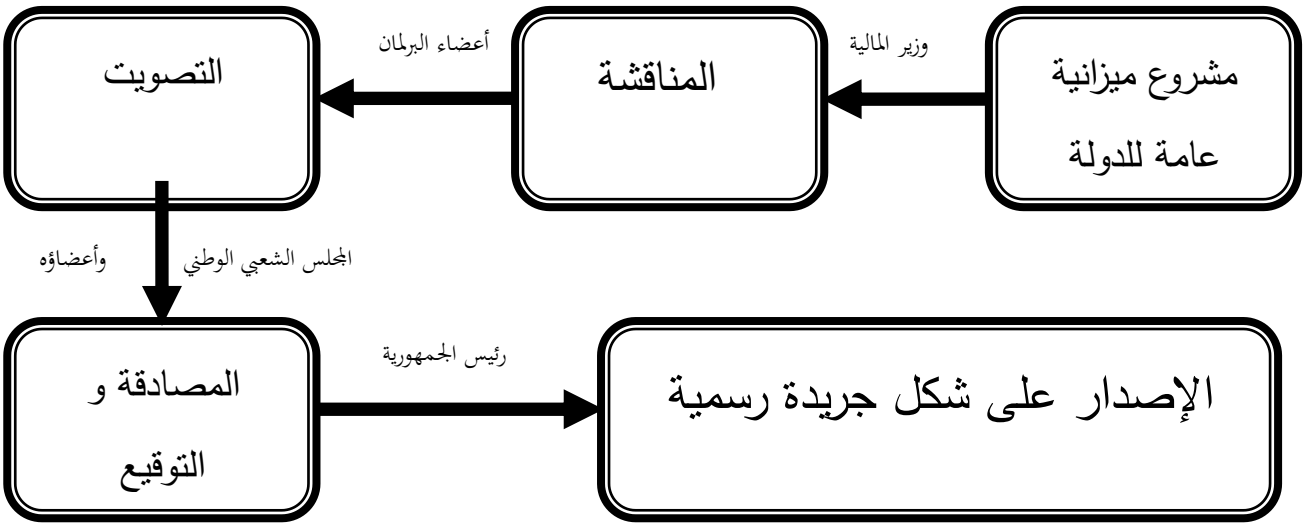

فقانون المالية يلعب دورا هاما في توازن الاقتصاد الوطني باعتباره القناة القانونية الوحيدة التي تستطيع من خلالها أجهزة الدولة أن تتصرف في الأموال الحكومية، فأي برنامج سياسي لا يمكن تجسيده إلا من خلال هذا القانون المالي السياسي

[1] نص المادة 3 من قانون 17/84المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق لـ 07 يوليو سنة 1984.

[2] نص المادة 2 من نفس القانون.

[3] أنظر: http://lamrieps.yoo7.com/t35-topic، عوين يوم 01-05-2013، 14:44

الذي يوفر لكل مؤسسة عمومية الإمكانيات اللازمة لتؤدي الدور المعمول بها في هذا البرنامج السياسي المتكامل. وقد أكد المشرع على لزوميته كونه لا يمكن للإيرادات بدونه أن تحصل ولا للنفقات أن تصرف.

المطلب الثاني: إعداد الميزانية بالرجوع إلى السعر المرجعي

طبقا للمادة 03 من قانون المالية 21/90، فإن الميزانية العامة للدولة هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها.

يقع على عاتق السلطة التنفيذية وحدها مسؤولية التنفيذ، وتقوم بها من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، حيث يتم صرف النفقات حسب الإعتماد المخصص لكل دائرة، وهذا الأخير تهيمن عليه وزارة المالية في جميع الأجهزة والمصالح الحكومية التابعة لها عن طريق من ينوب عنها. وجباية الإيرادات تقوم به الجهات الحكومية المختلفة وصاحبة الاختصاص، بتحصيل ما ورد في قانون المالية (بنود الإيرادات العامة)[1].

على اثر ما تقدم يمكن القول أن الميزانية هذه الوثيقة المالية ذات الأبعاد المتعددة، صيغت في إطار قانوني متمثل في جملة من القواعد أو المبادئ تتقن صياغتها، وتنظم محتواها.

يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد نفطي، وهذا الأخير يعتبر أحد أهم المصادر الذي تعتمد عليه موارد ميزانية الجزائر وأساسها، وعليه فإن الحكومة الجزائرية تقوم بتحديد الميزانية السنوية على أساس أسعار النفط حيث تحدد سعر مرجعي للوحدة « كل برميل نفط» بالاستناد إلى جملة من المعطيات الاقتصادية، وحتى السياسية التي تمس البلاد والعالم[2]، ففي حالة تدني الأسعار في السوق إلى ما دون السعر المرجعي تصبح الدول في انكماش اقتصادي أما في حالة ارتفاع الأسعار عن السعر المرجعي فإنه يصبح هناك فائض في الميزانية.

لذلك نلاحظ أنه خلال السنوات 2000-2008 اعتمدت الحكومة سعرا مرجعيا يقدر بـ 19 دولار للبرميل، وبعد ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية نهاية 2008 و بداية 2009 نصح الخبراء الماليين بضرورة رفع السعر المرجعي إلى 37 دولار للبرميل[3]، وهذا ما عملت به فعلا الدولة الجزائرية، فهذا السعر يتماشى والأوضاع المالية والاقتصادية العالمية حيث عرفت هذه الفترة ارتفاعا قياسيا في أسعار النفط.

وفي سنة 2010 قام وزير المالية الجزائرية بإعداد قانون المالية بناءا على إبقاء السعر المرجعي السابق 37 دولار للبرميل جاء هذا بعد سلسلة من الضغوط التي مارسها نواب المجلس الشعبي الوطني على الحكومة، خصوصا عند عرض قوانين المالية

---

[1] Le cadre juridique et le fonctionnement du Budget Algérien, Document n°4 de la série : http://alger-roi.fr/Alger/documents_algeriens/.htm

[2] المعروف أن أسعار النفط حساسة، فهي تتأثر بأي حدث سواء كان اقتصادي، سياسي وحتى طبيعي... ما جعلها غير مستقرة. الملحق رقم (03).

[3] م سعيد، جودي يراجع السعر المرجعي للميزانية، **جريدة صوت الأحرار**، الجزائر،22ديسمبر 2008.

خوفا بأن يكون العجز في الميزانية كبيرا، في حال إصرار الحكومة إلى العودة على اعتماد 19 دولارا كسعر مرجعي في إعداد قانون المالية.

لم يتغير الإعتماد على السعر المرجعي 37 دولار للبرميل خلال السنتين 2011-2012.

وقد وضح "حلوة الطاهر"[1] بأنه سيتم دائما تسجيل عجز في الميزانية في حال إصرار الحكومة على الإعتماد على السعر المرجعي السابق، مما يستدعي وجوبا رفعه (السعر المرجعي) لتفادي الإختلالات، موضحا أن السعر المرجعي الحقيقي الذي يتم اعتماده في بلدان أخرى هو 48 دولارا للبرميل[2].

عند مقارنة السعر المرجعي الذي تستعمله الجزائر أثناء اعداد ميزانيتها مع الأسعار الحقيقية للنفط التي وصلت إليها في السوق النفطية العالمية (التي ارتفعت من 24,3 دولار للبرميل إلى أكثر من 100 دولار للبرميل سنة 2009) نلاحظ مدى الفارق بينهما، ما يعني هذا حتما وجود فوائض مالية كبيرة في الميزانية التي قد تصرف بطريقة غير عقلانية. لهذا لجأت الجزائر سنة 2000 إلى انشاء صندوق ضبط الموارد الذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة في الجزائر- أنشأ بموجب المادة 10 من القانون المالية التكميلي لميزانية 2000- هدفه الأساسي هو إمتصاص فائض الإيرادات النفطية من ميزانية الدولة، وكذلك تسوية وسد عجز الميزانية الجزائرية.[3]

[1] خبير اقتصادي ومالي جزائري، ونائب سابق في البرلمان.

[2] لطيفة بلحاجنشر، 48 دولارا هو السعر المرجعي الحقيقي للبترول، نقلا من الموقع http://www.djazairess.com، عوين يوم 20 ماي 2013، 17:55.

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

المطلب الثالث: تطور ايرادات و نفقات الميزانية الجزائرية فترة (1996-2012)

جدول رقم (04): ايرادات ونفقات ميزانية الدولة فترة (1996-2012)

الوحدة: ألف دج

السنوات	الإيرادات	النفقات			الرصيد[1]
		الكلية	التسيير	التجهيز	
1996	749200000	848600000	547000000	301600000	99400000-
1997	829400000	914100000	640600000	273500000	84700000-
1998	882000000	1022696650	760321650	262375000	140696650-
1999	937100000	1098576715	817692715	280884000	161476715-
2000	1190750000	1176094800	830084800	346010000	+14655200
2001	1234380000	1034380000	836294176	415500000	217414176-
2002	1500250000	1602344167	1053366167	548978000	102094167-
2003	1475440000	1811109900	1141685900	669424000	335669900-
2004	1528000000	1920000000	1200000000	720000000	392000000-
2005	1629760000	2302983000	1255273000	1047710000	673223000 -
2006	1683294000	3555428143	1439548823	2115879320	1872134143 -
2007	1831288000	3946748625	1652698265	2294050360	2115460625 -
2008	2763000000	4882190696	2363188196	2519002500	2119190696 -
2009	3178700000	5474574750	2661257650	2813317100	2295874750 -
2010	2923400000	6468860823	3445999823	3022861000	3545460823 -
2011	2992400000	6618426634	3434306634	3184120000	3626026634 -
2012	3469080000	7745527056	4925110475	2820416581	4276447056-

المصدر: من إعداد الطالبة بالرجوع إلى قوانين المالية للسنوات(1996-2012).

[1] الإشارة السالبة في الرصيد تدل على عجز الميزانية، والموجبة تدل على فائض.

الشكل رقم (05): إيرادات ونفقات ميزانية الدولة فترة (1996-2012)

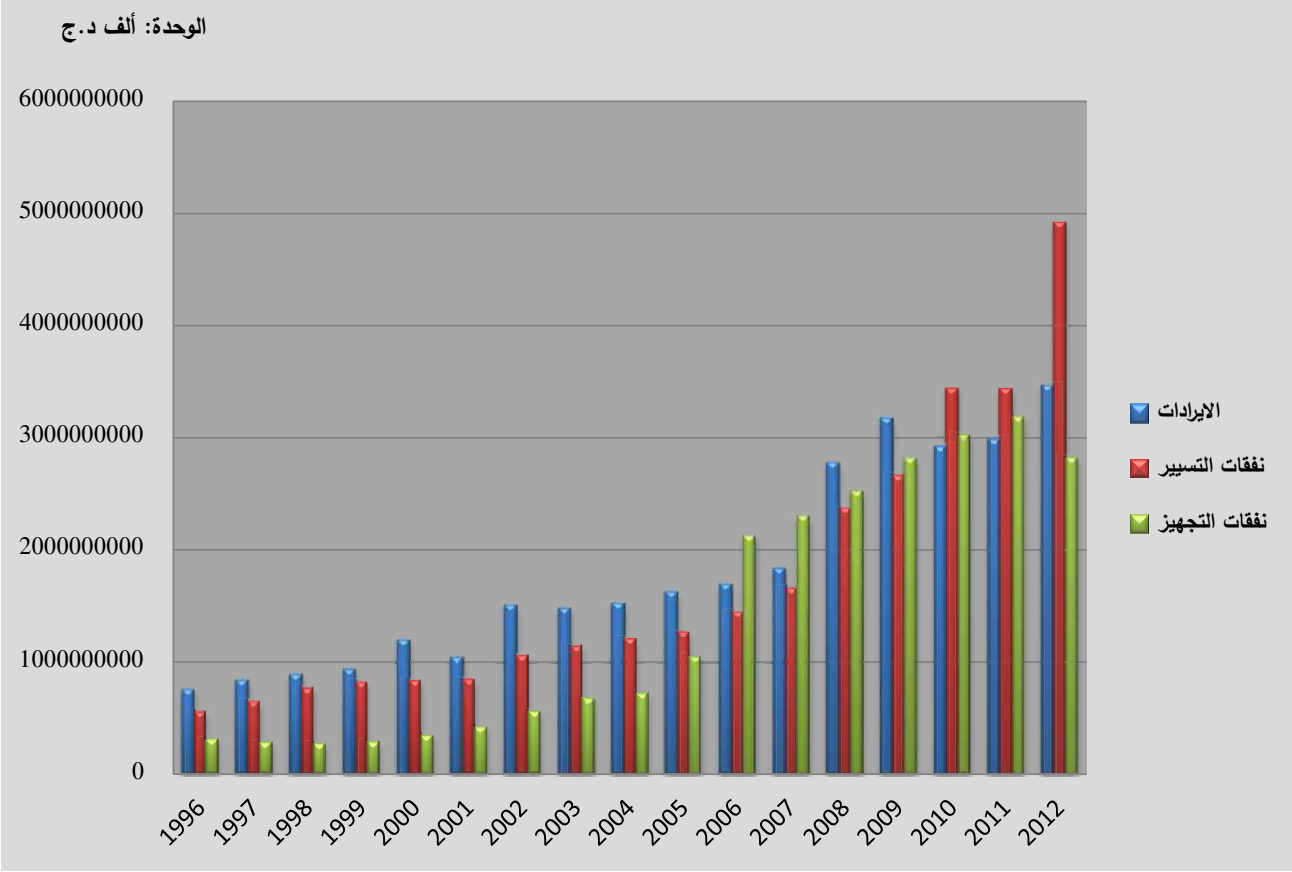

المصدر: من إعدد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (04).

ما يلاحظ من الجدول رقم (04) أن الرصيد السالب قد غطى على موازنات فترة الدراسة، فخلال السنوات (1996-1999) تزايد العجز الموازني بدا واضحا، وهذا توازيا مع زيادة النفقات رغم الزيادة كذلك في الإيرادات التي لم تستطع تغطية النفقات الكلية خاصة نفقات التسيير التي تزايدت في هذه السنوات، وهذا عكس نفقات التجهيز (الشكل رقم 05). فنفقات التسيير تستعملها الدولة في تسيير مصالحها العمومية من نفقات الموظفين والأعوان والمعدات المرتبطة بتسيير المرافق العمومية.

أما سنة 2000 وهي السنة الوحيدة التي عرفت فيها الميزانية فائضا قدره 14655200 ألف د.ج وهذا ناجم عن الارتفاع الكبير في إيرادات الميزانية حيث ارتفعت من 937100000 ألف د.ج سنة 1999 إلى 1190750000 ألف د.ج سنة 2000، أي بزيادة قدرها 253650000 ألف د.ج، مقابل زيادة طفيفة في النفقات الكلية للميزانية، حيث قدرت الزيادة بـ 77518085 ألف د.ج وهذا ما يفسر الفائض الحاصل في ميزانية 2000.

أما السنوات من 2001 إلى 2012 المتبقيه، فقد عرفت الميزانية خلالها عجزا ملحوظا، فرغم الزيادة في الإيرادات إلا أن زيادة النفقات قد فاقت ذلك، و هذا راجع إلى عاملين أساسيين:

العامل الأول هو الانخفاض النسبي لأسعار النفط خلال السنتين 2001-2002 من 28,5 سنة 2000 إلى25,2 و 24,3 دولار للبرميل في 2001،2002 على التوالي. أما **العامل الثاني** فهو شروع الدولة بتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الاسكان بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة. وكله هذا نتيجة عودة الاستقرار السياسي، وتراجع وتائر الإظطراب[1].

[1] بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص، ص 250-251.

المبحث الثاني: العلاقة بين الصادرات النفطية وأداء الميزانية الجزائرية

سنقوم في هذا المبحث بتبيان كيفية انعكاس الصادرات النفطية وتغيرها من حيث قيمتها على أداء الميزانية العامة للجزائر، وذلك من خلال تغير ايراداتها، نفقاتها والرصيد النهائي للميزانية، خلال الفترة (1996-2012). حيث سيخصص كل مطلب بدراسة العلاقة بين صادرات النفط وعنصر من عناصر الميزانية الجزائرية.

جدول رقم (05): العلاقة بين تغير قيمة صادرات النفط بإيرادات، نفقات ورصيد الميزانية

	-1-	-2-	-3-	-4-
السنوات	قيمة الصادرات (مليون دولار)	الإيرادات (ألف د.ج)	النفقات (ألف د.ج)	الرصيد
1996	10303	749200000	848600000	99400000-
1997	13100.8	829400000	914100000	84700000-
1998	9360.41	882000000	1022696650	140696650-
1999	10924.5	937100000	1098576715	161476715-
2000	18947	1190750000	1176094800	+14655200
2001	3 994,4	1034380000	1251794176	217414176-
2002	5 056,1	1500250000	1602344167	102094167-
2003	7 719,7	1475440000	1811109900	335669900-
2004	1 2 559,7	1528000000	1920000000	392000000-
2005	1 9 340,7	1629760000	2302983000	673223000-
2006	2 2 697,4	1683294000	3555428143	1872134143-
2007	25373,7	1831288000	3946748625	2115460625-
2008	30 513,7	2763000000	4882190696	2119190696-
2009	46 855,6	3178700000	5474574750	2295874750-
2010	20 724,9	2923400000	6468860823	3545460823-
2011	2 8 744,8	2992400000	6618426634	3626026634-
2012	27750,5	3469080000	7745527056	4276447056-

المصدر: من اعداد الطالبة نقلا عن الاحصائيات السابقة.

المطلب الأول: أثر صادرات النفط على ايرادات الميزانية

عند قراءتنا لأرقام العمودين 1و2 من الجدول رقم (05) يمكننا تقسيمهما إلى فترات حيث:

عرفت السنوات (1996-1999) تذبذبا في قيمة صادرات الجزائر من النفط، حيث تراوحت قيمتها بالزيادة والنقصان بين 10303 و 10924 مليون دولار، هذا ما أدى إلى الزيادة الطفيفة في إيرادات الميزانية حيث قدرت الزيادة بـ 249976715 ألف د.ج خلال أربع سنوات.

وبارتفاع قيمة الصادرات سنة 2000 ارتفاعا كبيرا لم تصل إليه قبل هذه السنة، ارتفعت بالمقابل إيرادات الميزانية أعلى قيمة لها مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ارتفعت بزيادة قدرها حوالي 260000000 ألف د.ج. هذه الزيادة تعتبر كبيرة خلال سنة واحدة مقارنة بالزيادة التي عرفتها خلال الأربع سنوات الماضية. يعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع كل من حجم صادرات الجزائر من النفط مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية.

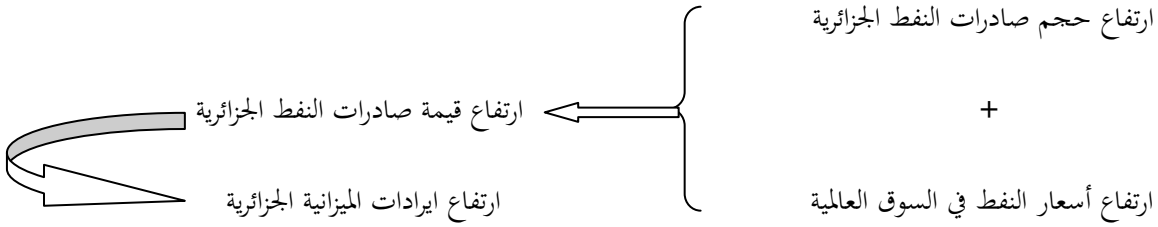

أما سنة 2001 فنلاحظ من خلال المنحنيين انخفاض حاد في قيمة صادرات النفط مما انعكس سلبيا على ايرادات الميزانية التي انخفضت بدورها من 1190750000 سنة 2000 إلى 1034380000ألف د.ج سنة 2001.

عرفت الفترة 2002-2009 تزايد مستمر في إيرادات الميزانية ، حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 2009 وبلغت 3178700000 ألف د.ج، يعود هذا التزايد إلى ارتفاع قيمة صادرات النفط، التي ارتفعت هي الأخرى في نفس السنة إلى أقصى قيمتها لم تصل إليها طول السنوات الماضية.

وانخفاض قيمة الصادرات النفطية في السنوات (2010-2012) ثم ارتفاعها، أدت بدورها الانخفاض في ايرادات الميزانية وارتفاعها كذلك خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (06): منحنيي تطور قيمة صادرات النفط وايرادات الميزانية الجزائرية (1996-2012)

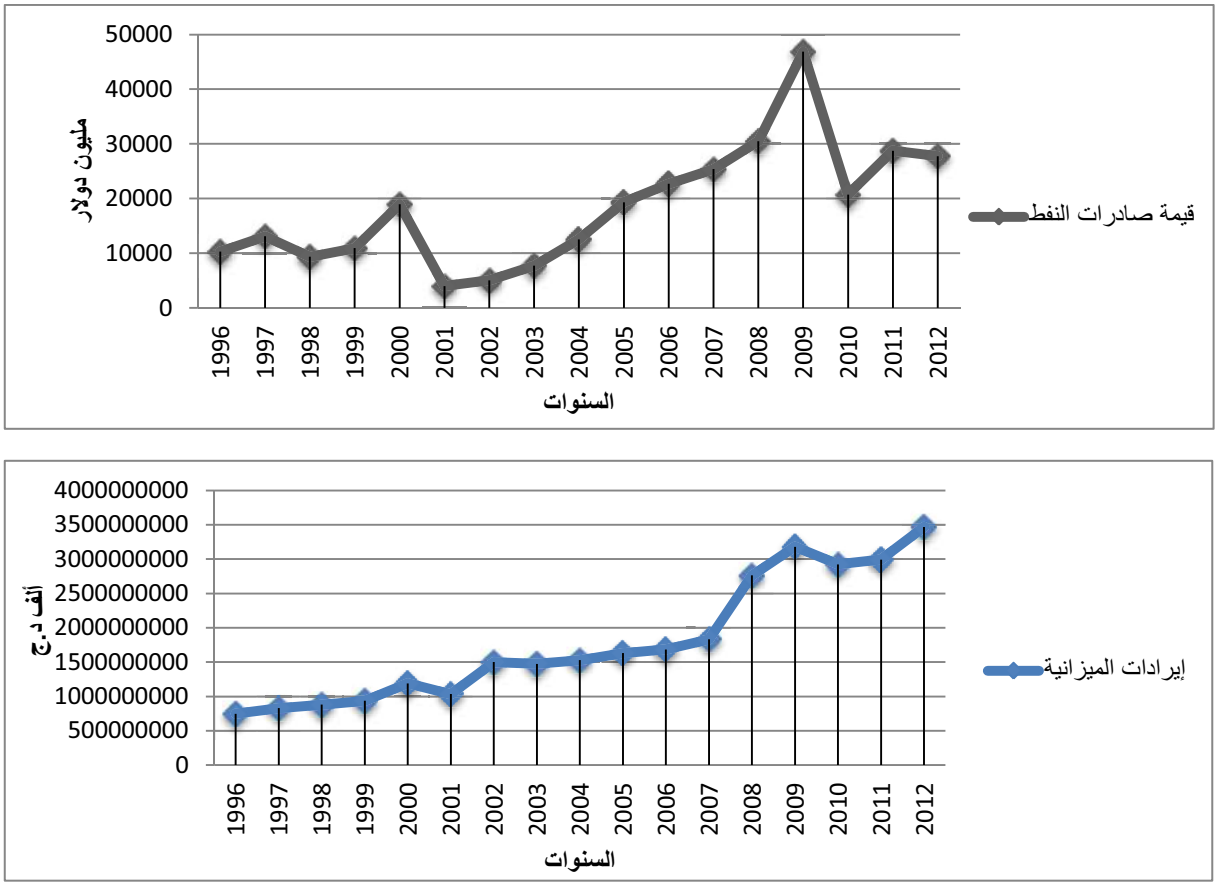

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الأعمدة 1،2 من الجدول رقم (05)

ومما سبق ومن خلال مقارنتنا لمنحنيي تطور قيمة الصادرات وتطور إيرادات الميزانية من الشكل رقم 06 يتبين لنا مدى تطابقها إلى حد كبير، فأي تغير بالزيادة أو بالنقصان في قيمة الصادرات يؤدي إلى نفس التغير في ايرادات الميزانية الجزائر، فوصول منحنى قيمة الصادرات إلى ذروته يجعل من ايرادات الميزانية تصل إلى الذروة كذلك. وانخفاض قيمة الصادرات إلى أدنى قيمة لها يؤدي إلى انخفاض حاد في ايرادات الميزانية.

- انخفاض كل من قيمة صادرات النفط ومعها ايرادات الميزانية الجزائرية إلى القيم الدنيا، وذلك في سنة 2001.
- ارتفاع كل من قيمة صادرات النفط ومعها ايرادات الميزانية الجزائرية إلى الذروة، وذلك في سنة 2009.

يمكن تلخيص ما جاء في هذا المطلب فيما يلي:

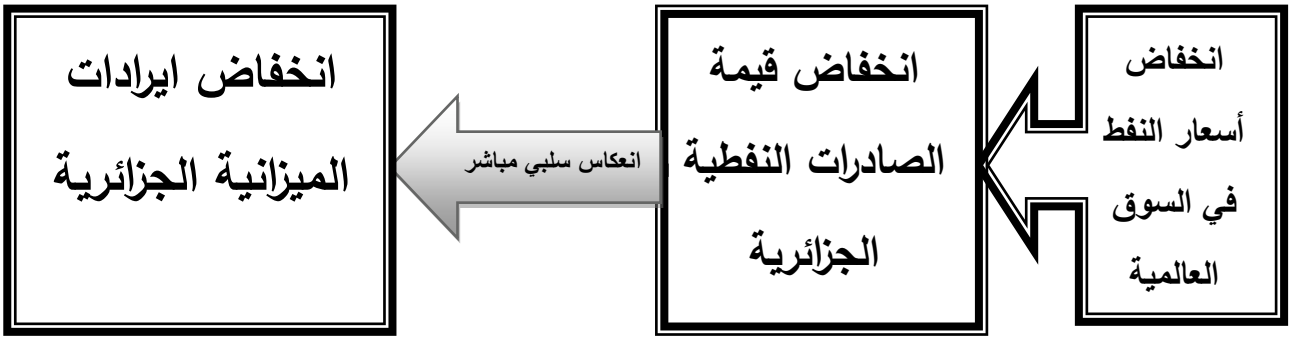

المطلب الثاني: أثر صادرات النفط على نفقات الميزانية

الشكل رقم (07): منحنيي تطور قيمة صادرات النفط ونفقات الميزانية الجزائرية (1996-2012)

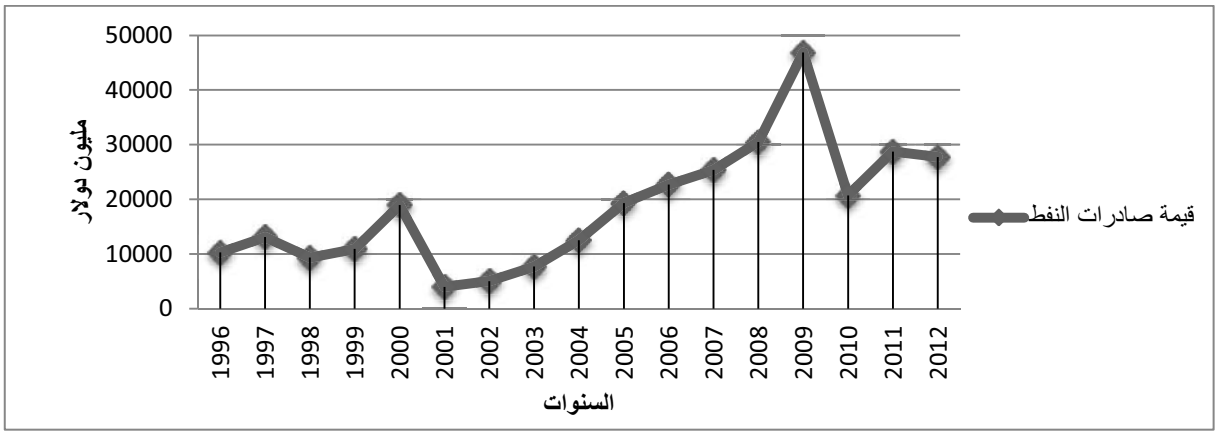

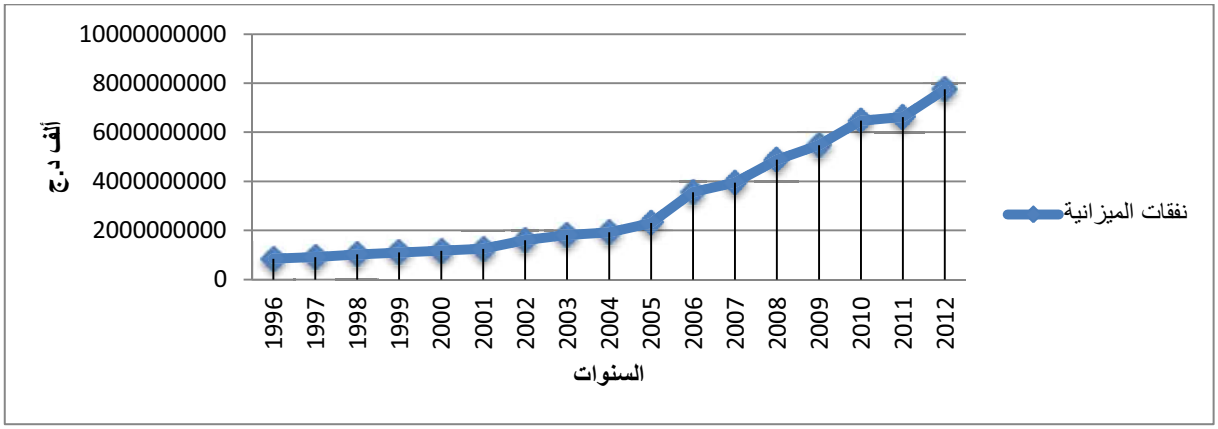

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على الأعمدة 1،3من الجدول رقم (05)

من خلال قراءتنا للعمودين 1،2 من الجدول رقم 05 والمنحنيين التابعين لهما من الشكل رقم 07 نلاحظ أنه في السنوات (1996-2000) عرفت نفقات ميزانية الجزائر تزايدا طفيفيا، والسبب في هذا يعود إلى:

- حالة عدم الاستقرار التي عرفتها قيمة صادرات النفط (الانخفاض تارة والارتفاع تارة أخرى) في نفس الفترة.
- القيم الضئيلة التي تزايدت بها إيرادات ميزانية الجزائر خلال الفترة المذكورة.
- عدم الاستقرار السياسي الذي كانت فيه الجزائر في هذه الفترة، مما انجرى عنه شبه ركود اقتصادي.

استمرت نفقات ميزانية الجزائر بالارتفاع خلال السنتين (2000-2001)، رغم أن هذه الفترة عرفت انخفاض في قيمة صادرات النفط وبالتالي انخفاض إيرادات ميزانية الجزائر. هذا يدل على أن نفقات الميزانية لا تتأثر بانخفاض الإيرادات ولا بانخفاض قيمة صادرات النفط. حتى وإن تأثرت فإن تأثرها يكون ضئيلا وغير مباشر.

وعرفت الفترة الممتدة بين (2002-2009) ارتفاعا كبيرا في نفقات ميزانية الجزائر، التي ارتفعت في السنة الأولى من هذه الفترة من 1602344167 إلى 5474574750 ألف د.ج. هذا الارتفاع يعود إلى:

- إرتفاع قيمة صادرات الجزائر من النفط خلال نفس الفترة.
- زيادة إيرادات ميزانية الجزائر للفترة نفسها.
- زيادة استثمارات الحكومة من أجل ولوج مرحلة الازدهار[1]، حيث ارتفعت قيمة الاستثمارات من 62219200 سنة 2002 إلى 2.113965400 ألف د.ج، شملت القطاعات التالية[2]:
  - الصناعة،
  - الفلاحة والري،
  - دعم الخدمات المنتجة،
  - المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية،
  - التربية والتكوين،
  - المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية،
  - دعم الحصول على السكن،
  - المخططات البلدية للتنمية.

وعند انخفاض قيمة صادرات الجزائر من النفط و انخفاض معها إيرادات الميزانية سنة 2010، لم تتأثر النفقات بذلك، حيث عرفت ارتفاعا نوعا ما كبيرا وهذا بالمقارنة مع سنتي 2008-2009.

نفسر هذه الزيادة في نفقات الميزانية رغم انخفاض كل من الإيرادات و قيمة النفقات، نفسرها ربما بلجوء الجزائر لصندوق ضبط الموارد الذي أنشأته، وهذا في حال عجزها عن تخفيض نفقاتها أو ترشيدها.

لكن الشيء الملحوظ هنا هو أنه في الفترة (2003-2009) وعند ارتفاع صادرات النفط مع إيرادات الميزانية ارتفاعا كبيرا ارتفعت فيها النفقات بدورها ارتفاعا لا بأس به مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ارتفعت بحوالي3663464850 ألف د.ج خلال هذه الفترة، مقابل 753744167 ألف د.ج خلال الفترة (1996-2002) أي بزيادة نسبتها 200%. وهذا ما يعني التأثير الايجابي لزيادة قيمة صادرات الجزائر من النفط على نفقات الميزانية.

[1] الانتقال من مرحلة الانعاش (1998-2000) إلى مرحلة الانتعاش (2002-2012)، أي من مرحلة الانحسار فالتحسن والتوطئة لولوج مرحلة الازدهار.

[2] أنظر الملحق رقم 06، الملحق رقم 09، ص53، ص62.

حدث الشيء نفسه بالنسبة للفترة (2010-2012) التي ارتفعت فيها نفقات ميزانية الجزائر ارتفاعا قياسيا، بسبب الزيادة الكبيرة في الإيرادات وقيمة صادرات النفط. حيث عرفت هذه الفترة مجموعة من الإجراءات اتخذتها الحكومة الجزائرية من أجل المحافظة على القدرة الشرائية للمواطنين، بعد الارتفاع القياسي لأسعار المواد الغذائية، فقامت ب[1]:

- إعفاء المستوردين من دفع الضريبة الجمركية المقدرة ب 5٪ على واردات السلع الاستهلاكية الأساسية.
- إعفاء الرسم على القيمة المضافة (TVA 17%) على السلع الاستهلاكية الأساسية.
- من دفع الضريبة على أرباح الشركات بالنسبة لمؤسسات إنتاج الزيت والسكر.

هذه الاجراءات وغيرها كلفت ميزانية الجزائر خسائر تمت تغطيتها بعوائد الصادرات النفطية الموجودة في صندوق ضبط الموارد، فتمت من خلاله تغطية:

- نفقات زيادة أجور العمال سنة 2006.
- مواجهة ارتفاع حجم الوردات خاصة منها السلع الاستهلاكية، وفي مقدمتها المواد الغذائية التي سجلت أسعار قياسيا.
- الإنفاق الاستثماري لتسريع وتيرة إنشاء وتهيئة الهياكل القاعدية والتي من أهمها مشاريع الطرق وخطوط السكك الحديدة، كالطريق السريع شرق-غرب.
- توفير فرص عمل جديد في قطاع الوظيف العمومي من خلال فتح مناصب عمل جديدة استفاد منها عديد كبير من حاملي الشهادات العليا خاصة في قطاعات التربية والتعليم والتكوين وكذا قطاع العدالة.

على العموم، فإن تطور نفقات الميزانية حسب المنحنى المرافق لها وخلال الفترة (1996-2012) متزايدة بشكل مستمر، لم تعرف أي انخفاض طوال هذه الفترة. فهي لم تتأثر بأي تناقص حدث في قيمة صادرات النفط.

والسؤال المطروح هنا **لماذا هذه الزيادة المستمرة في نفقات الميزانية رغم الفترات التي عرفت فيها الإيرادات انخفاضا وكذا قيمة صادرات النفط؟**

للإجابة على هذا السؤال نعود إلى السعر المرجعي الذي تعتمده الحكومة في إعداد ميزانيتها. حيث نلاحظ الفارق بين السعر المرجعي وبين الأسعار الحقيقة للنفط التي وصلت إليها في السوق العالمية (اعتمدت الحكومة سعرا مرجعيا بين 19-37 دولار للبرميل بينما كان متوسط سعر النفط خلال الفترة 2000-2011 بين 40 و50 دولار للبرميل[2])، قد زاد الفارق في معظم السنوات عن قيمة 20 دولار للبرميل، بالإضافة إلى هذا الحجم الكبير لصادرات النفط الجزائرية. مما يؤدي حتما إلى وجود فوائض مالية ضخمة تجعل الدولة تأخذ راحتها في الانفاق وتنفيذ مشاريعها التنموية.

[1] بشير مصيطفى، خبير اقتصادي جزائري، المطلوب اطلاق وزارة سيادية معنية بالاقتصاد والتنمية المستديمة، الجزائر،03 جوان 2012 ، (مقابلة شخصية).

[2] Opec : Annual Statistical Bulletin 2012.

من جهة أخرى حتى وإن انخفض إيرادات ميزانية الجزائر وصادراتها النفطية لا يمكن للنفقات أن تتبعها بالإنخفاض، حيث لا يمكن للحكومة أن تحذف نفقة في سنة تمت إضافتها خلال السنوات السابقة. سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، لكن يمكنها تأجيل بعض المشاريع، واعطاء الأولوية للمشاريع

يمكن تلخيص ما جاء في هذا المطلب فيما يلي:

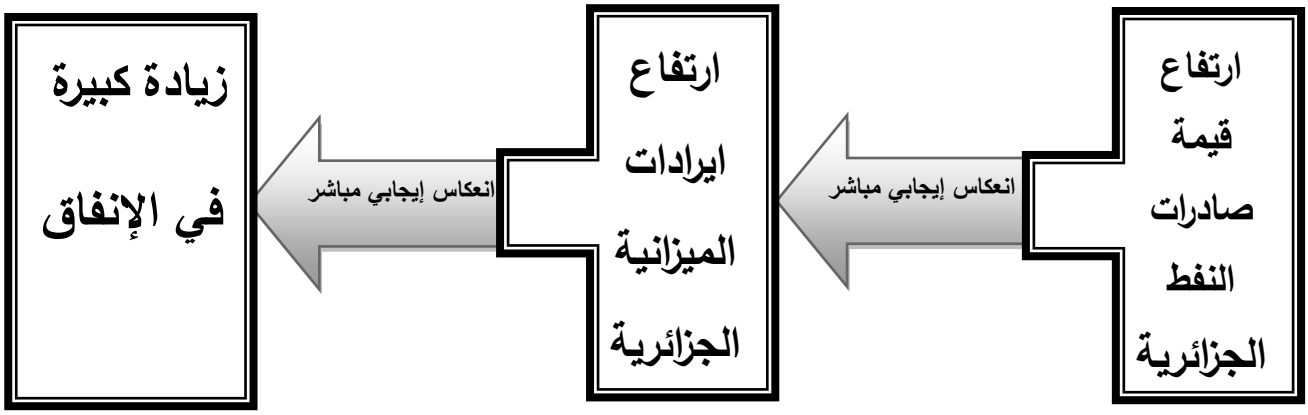

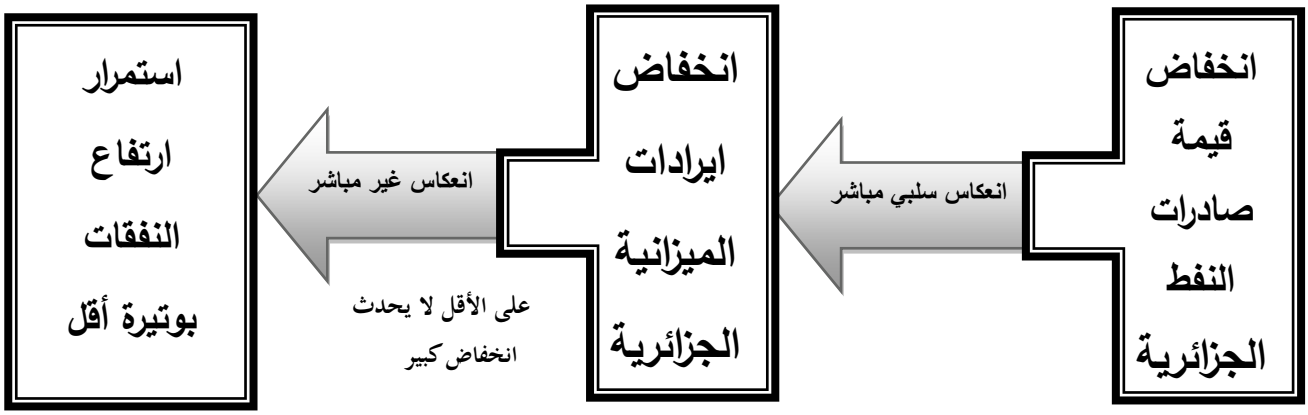

المطلب الثالث: أثر صادرات النفط على رصيد الميزانية

بالنسبة لرصيد ميزانية الجزائر فقد عرفت عجزا خلال الفترة (1996-2012)، إلا أنها عرفت توازنا واحدا فقط وهذا في سنة 2000، بسبب الارتفاع الحاصل في ايرادات الميزانية أكثر منه في نفقاتها حيث ارتفعت الايرادات بحوالي 253650000 ألف د.ج (بسبب ارتفاع أسعار النفط من جهة وارتفاع مقابل ارتفاع النفقات بـ 77518085 ألف د.ج.

وبعد سنة 2000 عاد العجز ليغطي الميزانية من جديد بل وازداد من سنة إلى أخرى رغم الزيادة التي عرفتها قيمة صادرات النفط، ويعود هذا العجز الدائم في ميزانية الجزائر إلى الإختلالات الحاصلة بين الإيرادات والنفقات، لأن هناك زيادة مستمرة للنفقات أكثر من الإيرادات حيث أن هذه الأخيرة لم تكن كافية لتوازن الميزانية. خاصة زيادة نفقات التسيير التي ارتفعت بنسبة 21% ما بين 2009-2011 وأرجع ذلك إلى:

- الأنظمة التعويضية للوظيف العمومي.
- إعادة توزيع مستخدمي الحرس البلدي.
- بالإضافة إلى تنصيب قسم محترف لكرة القدم.

بالمقابل عرفت ايرادات الميزانية في هاتين السنتين انخفاضا ملحوظا، و استقرار نوع ما لميزانية التجهيز.

يعود هذا التزايد المستمر لسلبية رصيد ميزانية الجزائر خلال الفترة 1996-2012 رغم الفترات التي عرفت فيها قيمة صادرات النفط ارتفاعا ومعها ايرادات الميزانية إلى مجموعة من العوامل:

- زيادة وتيرة الانفاق الحكومي بعد تبيني الجزائر سياسة توسعية شملت عدة جوانب، من بينها:
  - ✓ سعي الجزائر إلى تسديد ديونها الخارجية.
  - ✓ تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى وتحديث المنشآت الأساسية وتطورها كالسكك الحديدية وتحسين شبكة الطرق، من أجل إقامة مناطق صناعية بالإضافة

إلى تنمية النشاطات في جميع القطاعات الفلاحية والصناعية وإعادة الاستثمار الفلاحي وذلك بإنشاء مخطط التنمية الفلاحية. هذا بغرض تقليص الاعتماد الكلي على إيرادات النفطية (إقامة اقتصاد متنوع).

- قد يكو هذا العجز مفتعلا، بمعنى آخر أن ظهور عجز في الميزانية ضروري حتى و إن لم يوجد، وهذا بهدف تقليص النفقات[1].

[1] بشير مصيطفى، المرجع السابق.

- عدم لجوء الحكومة إلى موارد صندوق ضبط الموارد لتغطية هذا العجز، ما لم ينخفض سعر البرميل من النفط إلى السعر الأدنى للسعر المرجعي.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن رصيد الميزانية يتأثر دائما بحجم النفقات أكثر من الايرادات، لكن في الفترات التي عرفت فيها إيرادات الميزانية تزايدا بسبب تزايد قيمة صادرات النفط – حتى وإن لم يختفي العجز– إلا أنه تقلص مقارنة بالفترات التي عرفت فيها قيمة صادرات النفط وإيرادات الميزانية انخفاضا.

ويمكن تلخيص ما جاء في هذا المطلب فيما يلي:

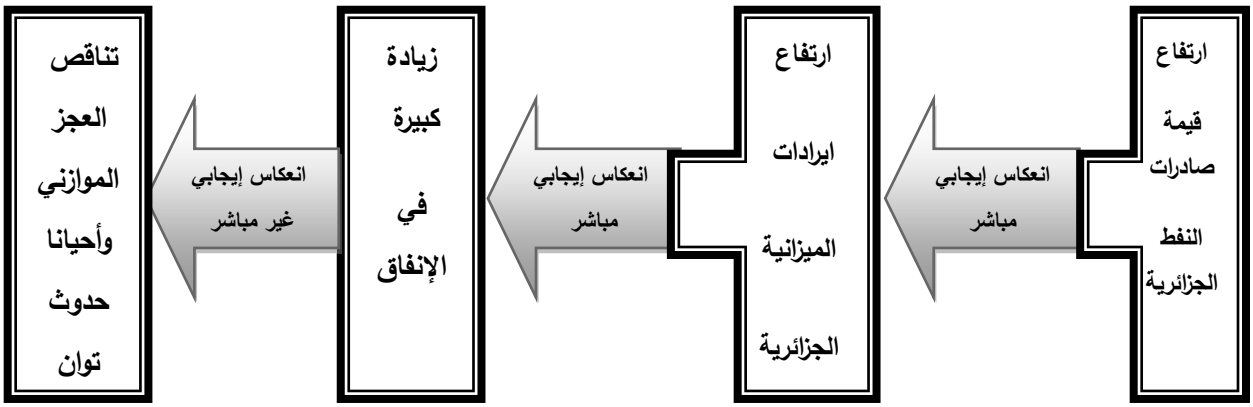

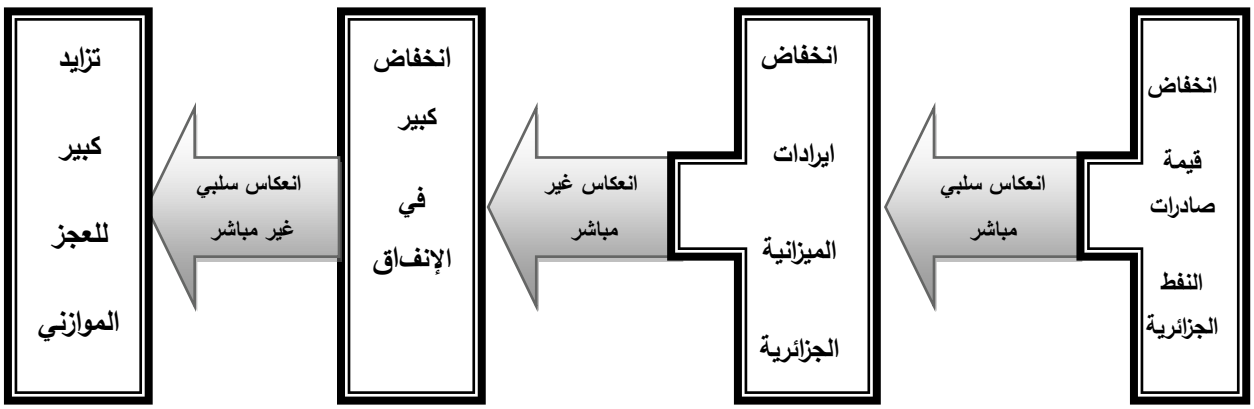

خلاصة الفصل:

بعدما قمنا في هذا الفصل بدراسة انعكاس الصادرات النفطية الجزائرية على ميزانية الدولة، تبين لنا كيف لعبت هذه الصادرات دورا أساسيا في تمويل الميزانية بالإيرادات اللازمة لتغطية النفقات المتزايدة عبر فترة الدراسة، من مرحلة الإصلاحات الاقتصادية إلى مرحلة تبني سياسة ترتكز بالخصوص على الإنفاق الحكومي الاستثماري لتغطية عجز القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تحقيق التنمية. هذا التزايد في الانفاق نلاحظه في رصيد الميزانية الذي اتسم في معظم السنوات بالسلبية، بسبب كما ذكرنا التزايد المتواصل للنفقات.

وتحاول الجزائر الإستفادة قدر الامكان من الصادرات النفطية وهذا في ظل الارتفاع المتزايد لأسعار النفط الذي تشهده السوق العالمية

غير أن هذا المصدر التمويلي للميزانية وبالرغم من أهميته يبقى غير دائم بالنظر إلى عدم القدرة على التنبؤ بمداخليه المرتبطة بتقلبات أسعاره، وكذا من منطلق أن النفط ثروة ناضبة وعليه لابد من حقن هذه الفوائض في مجالات منتجة أكثر تحقق نمو دائم وتمتص معدلات البطالة، مع ضرورة السعي إلى إيجاد مصادر أخرى لتمويل الميزانية.

بعد هذه الدراسة العامة التي حاولنا من خلالها الإجابة على الإشكالية الرئيسية للموضوع المتمثلة في: **ما هي الآثار والانعكاسات الفعلية لصادرات النفط الجزائرية على أداء الميزانية؟** من خلال التساؤلات الفرعية المطروحة، حيث أجبنا على التساؤل الأول " فيما تكمن الأهمية المتزايدة للنفط في العالم؟" في الفصل الأول من هذا البحث وتحديدا في مبحثه الأول. وقد قمنا بإظهار الأدوار الرئيسية المتعددة للنفط التي تعكس الاهتمام المتزايد له في العالم:

- الأهمية المالية: حيث تبرز هذه الأهمية في العوائد المالية التي تنتج عن الصناعة النفطية، سواء بالنسبة للبلدان المستهلكة له أو للبلدان المنتجة والمصدرة للنفط. وذلك أنه يعمل على:
  - ✓ زيادة ايرادات النقد الأجنبي،
  - ✓ توفير رأس المال اللازم للاستثمارات الانمائية والإنتاجية للبلد.

- الأهمية الاقتصادية: وتبرز هذه الأهمية من خلال ثلاث عناصر:
  - ✓ في القطاع الصناعي (يعتبر النفط الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات، هو المادة الأساسية للصناعة البترو كيماوية).
  - ✓ في القطاع الزراعي (يعتبر النفط كمصدر لتوليد الطاقة المحرِّكة للآلات الزراعية الحديثة، استعمال المنتجات البتر وكيماوية ودورها في التقدُّم الزراعي).
  - ✓ في القطاع التجاري (يشكّل النفط ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة كونها تعود بالأرباح الطائلة على الدول المنتجة والشركات والدول التابعة لها. فالشركات الأجنبية تشتري من السوق العالمية أكثرية النفط المستخرج في البلدان النامية ومن ثَمَّ تبيع منتجاته المصنَّعة في أكثر من مئة بلد محقِّقة بذلك أرباحاً خيالية).
- الأهمية السياسية: تتبين هذه الأهمية من خلال استعمال النفط كسلاح سياسي للضغط على الدول المنتجة أو المستهلكة في أكثر من مرة وأكثر من سبب.

كما أجبنا على التساؤل الثاني من خلال اثبات صحة الفرضية الأولى والمتمثلة في تأثير تغيرات أسعار النفط في السوق العالمية على قيمة صادرات النفط الجزائرية، التي تأثر بدورها وبشكل مباشر على صادرات النفط الجزائرية. كما أوضحته الاحصائيات في المطلب الثالث من المبحث الأول للفصل الأول. أما عن حجم الصادرات النفطية فإنها لا تتغير باستمرار بتغير أسعار النفط (فتغيرها يكون غير مباشر وهذا راجع لقرارات منظمة الأوبك)، وإن حدث هذا التغير فلا يؤثر كثيرا على صادرات النفط الجزائرية.

بما أن اقتصاد الجزائر هو اقتصاد يعتمد وبصفة شبه كلية على الايرادات النفطية، فقد قمنا بالإجابة على التساؤل الثالث من خلال اثبات صحة الفرضية الثالثة التي مفادها أن الميزانية الجزائرية تعد على أساس سعر نفطي مرجعي تضعه الحكومة، حيث قبل صدور قانون المالية تقوم الحكومة بدراسة الأحداث العالمية التي قد تؤثر على أسعار النفط، وتضع من خلالها سعرا مرجعيا من أجل اعداد ميزانيتها السنوية، هذا السعر قد يحمي الميزانية من أي صدمة قد تحدث في أسعار النفط.

وجاء في صلب الفصل الثاني الاجابة على الاشكالية الرئيسية والمتمثلة في الآثار والانعكاسات الفعلية لصادرات النفط الجزائرية على أداء الميزانية، حيث تبين لنا ما يلي:

1. عند تغير قيمة صادرات النفط الجزائرية بالزيادة أو بالنقصان، فإن إيرادات الميزانية تتغير بنفس الاتجاه. أي أن قيمة الصادرات النفطية تنعكس على إيرادات الميزانية، فإذا انخفضت تنخفض (انعكاس سلبي مباشر) وإذا ارتفعت ترتفع (انعكاس إيجابي مباشر)، وهذا بتأثير أسعار النفط طبعا. وهذا ما قد لاحظناه من خلال توافق أرقام وتوافق كل من قيمة صادرات النفط وإيرادات الميزانية (خاصة السنوات 2009،2001،2000).
2. عند زيادة قيمة صادرات الجزائر من النفط تزداد نفقات الميزانية (انعكاس إيجابي غير مباشر) وهذا بزيادة الإيرادات، أما عند انخفاض قيمة صادرات النفط فان نفقات الميزانية

لا تنخفض بهذا الانخفاض، بل تستمر بالارتفاع لكن وتيرة الانفاق تتأثر(انعكاس سلبي غير مباشر). نكون بهذا قد أثبتنا صحة الفرضية الثالثة.

توصيات الدراسة:

من خلال هذا البحث تبين لنا مدى اعتماد ميزانية الجزائر على ايرادات الصادرات النفطية، هذا ما جعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمية كذلك كون هذا المورد موردا ناضبا وفي أكثر السيناريوهات المتفائلة عالميا لا يتجاوز العمر الافتراضي للنفط 130 سنة. لهذا وجب على الجزائر ايجاد بدائل تجنبها الاستمرار في الاعتماد الكلي على عوائد صادرات النفط الذي أصبح الاقتصاد الجزائري فريسة لها. نقترح في هذا الصدد حقن فائض السيولة في قطاعات منتجة من شأنها خلق نمو ثابت ومستقر و إيجاد فرص عمل دائمة و التي من بينها :

- يجب على الحكومة التقليل من اعتمادها المفرط على صندوق ضبط الموارد في تحقيق توازن الميزانية العامة.
- محاولة الحد من النفقات العامة عند ارتفاع أسعار النفط، حتى تتجنب الضغوط التي قد تحدث في الميزانية في حال انخفاض الأسعار وتوعية الرأي العام بضرورة تقبل مثل هذه الإجراءات والتي لا تلقي غالبا تأييدا شعبيا.
- ترشيد الإنفاق الحكومي وعقلنته، ويأتي ذلك من خلال محاربة أشكال وآليات الفساد، محاربة ظواهر هدر المال العام وتوجيه الإنفاق العام نحو لاستثمار على المشاريع الصناعية من أجل النهوض بالقطاع الصناعي.
- زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم وتنمية البحث العلمي الذي يعتبر ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد، وذلك بتطوير المناهج التعليمية، وإدراج الجانب التطبيقي في المقررات الدراسية بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية.
- تنويع مصادر الطاقة من خلال الاستثمار في تنمية الأبحاث وعقود الشراكة الأجنبية وتوسيع فرص الاستكشاف والتنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة والتي من أهمها الطاقة الشمسية.

آفاق الدراسة:

بعد هذه الدراسة، واستخلاص النتائج السابقة، وتقديم الاقتراحات، باعتبار أن العديد من النقاط تتطلب تفصيلا أوسع، أو قد تطرأ تغيرات في الاقتصاد الوطني، هذا ما يستلزم وجود مواضيع تكون بمثابة امتداد لهذا الموضوع لهذا يجب التعمق في دراسة مواضيع النفط والاقتصاد الجزائري.

من أهم هذه المواضيع نقترح:

- مدى تأثير الجباية النفطية على توازن الميزانية الجزائرية.
- آثار تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري –الميزانية العامة–.

ملحق رقم (01): جداول الاحصائيات

جدول رقم (01): تطور الاستهلاك العالمي للنفط (2002-2011) و المناطق الأكثر استهلاكا

الوحدة: ألف برميل يومي

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
أمريكا الشمالية	23676	24057	24945	25061	24953
أوربا و روسيا	19571	19776	19935	20095	20342
شرق اسيا	21983	22738	24053	24429	24875
مجموع الاستهلاك العالمي	78187	79686	82746	83925	84873
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**
أمريكا الشمالية	25070	23841	22945	23491	23156
أوربا و روسيا	19984	20002	19123	19039	18924
شرق اسيا	25783	25720	26047	27563	28301
مجموع الاستهلاك العالمي	86321	85768	84631	87439	88034

المصدر: من اعداد الطالبة وفقا لإحصائيات BP(Statistical Review of World Energy 2012)

جدول رقم (02): يوضح تطور حجم صادرات النفط ما بين 1996- 2012

الوحدة: ألف برميل يومي

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ح. الصادرات	391	373	549	415	544	442	825	924	893.0
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	
ح. الصادرات	970.0	947.2	1253.5	840.9	747.5	709	698	-	

المصدر: من اعداد الطالبة نقلا عن تقارير منظمة الأوابك.

جدول رقم (03): يوضح تطور قيمة الصادرات النفطية الجزائرية خلال الفترة (1996-2012)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000
قيمة الصادرات	10303	13100.8	9360.41	10924.5	18947
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
قيمة الصادرات	3 994,4	5 056,1	7 719,7	1 2 559,7	1 9 340,7
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
قيمة الصادرات	2 2 697,4	25373,7	30 513,7	46 855,6	20 724,9
السنوات	2011	2012			
قيمة الصادرات	2 8 744,8	27750,5			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات لسنوات مختلفة.

ملحق رقم (02): خريطة العالم تبين تجارة النفط سنة 2011

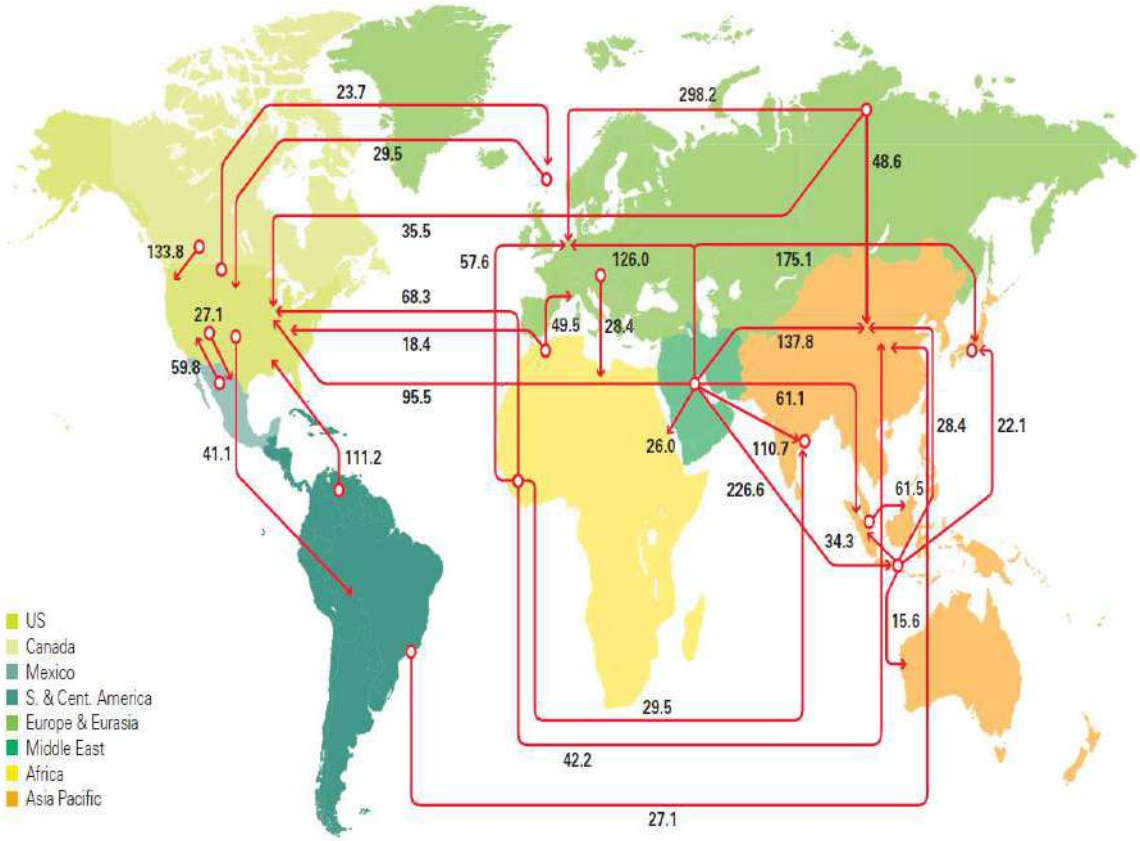

المصدر: BP Statistical Review of World Energy June 2012

ملحق رقم (03): تأثير العوامل الجيوسياسية على أسعار النفط خلال فترة (1972-2008)

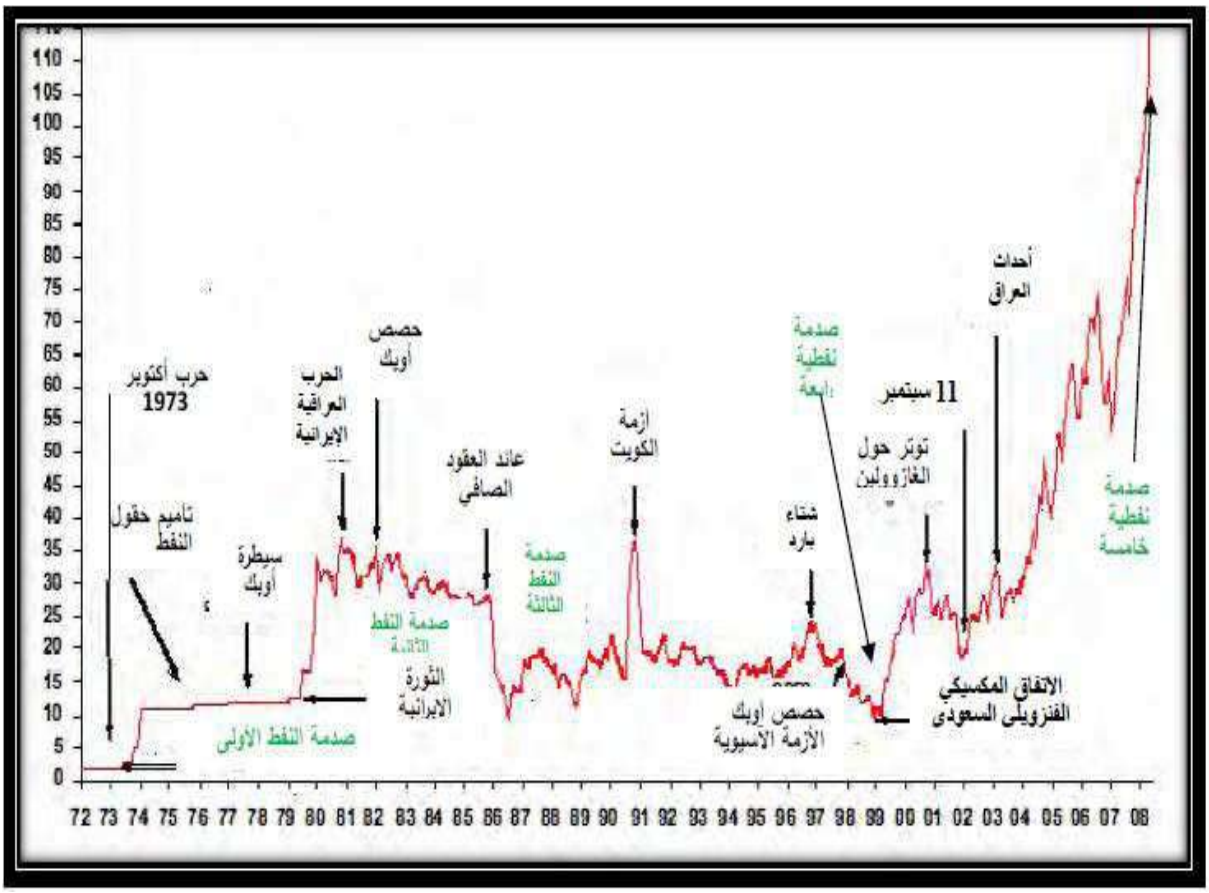

المصدر: محمد رمضان، تقلبات أسعار النفط ولعنة الموارد و الحاجة إلى الميزانية الصفرية، سنيار كابيتال (SENYAR CAPITAL)، دول مجلس التعاون الخليجي، يوليو 2012، ص3.

ملحق رقم (04): ميزانية الجزائر لسنة 1996

أ/ إيرادات الميزانية

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 1996

	بالاف (دج)
1- الموارد العادية	
1 - 1 الايرادات الجبائية	
001 - 201 حاصل الضرائب المباشرة	58.200.000
002 - 201 حاصل التسجيل والطابع	8.600.000
003 - 201 حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	110.600.000
004 - 201 حاصل الضرائب غير المباشرة	25.400.000
005 - 201 حاصل الجمارك	92.900.000
المجموع الفرعي (1)	295.700.000
1 - 2 الإيرادات العادية	
006 - 201 حاصل دخل الأملاك الوطنية	4.500.000
007 - 201 الحواصل المختلفة لليمزانية	5.500.000
008 - 201 الإيرادات النظامية	-
المجموع الفرعي (2)	10.000.000
1 - 3 الإيرادات الاستثنائية	
012 - 201 إيرادات استثنائية	33.400.000
المجموع الفرعي (3)	33.400.000
مجموع الموارد العادية	339.100.000
2 - الجباية البترولية	
011 - 201 الجباية البترولية	410.100.000
المجموع العام للإيرادات	749.200.000

ب/ نفقات التسيير

الجدول " ب "

توزيع الاعتمادات، بعنوان ميزانية التسيير لسنة 1996، حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبلغ (بآلاف دج)
رئاسة الجمهورية	1.165.915
مصالح رئيس الحكومة	1.104.600
الدفاع الوطني	79.518.585
الشؤون الخارجية	7.828.120
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة والاصلاح الإداري	37.128.003
العدل	5.851.750
المالية	11.659.110
إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة	61.442
الصناعة والطاقة	1.490.219
المجاهدين	20.006.975
الاتصال	2.569.555
التربية الوطنية	106.558.630
التعليم العالي والبحث العلمي	19.559.000
الفلاحة	5.498.408
التجهيز والتهيئة العمرانية	6.477.768
السكن	2.570.021
الصحة والسكان	28.994.126
الشبيبة والرياضة	4.363.521
التكوين المهني	5.721.000
الثقافة	1.163.610
الشؤون الدينية	3.221.890
العمل والحماية الاجتماعية	2.383.459
البريد والمواصلات	199.445
النقل	3.514.558
التجارة	1.536.054
الصناعات الصغيرة والمتوسطة	48.141
السياحة والصناعة التقليدية	270.088
المجموع الفرعي	360.463.993
التكاليف المشتركة	186.536.007
المجموع العام	547.000.000

ج/ نفقات التجهيز

الجدول " ج "

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 1996 حسب القطاعات

القطاعات	المبلغ (بآلاف دج)
المحروقات	–
الصناعات المصنعة	1.000.000
المناجم والطاقة	6.800.000
(منها الكهرباء الريفية)	(5.800.000)
الفلاحة والري	28.000.000
الخدمات المنتجة	2.800.000
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	31.900.000
التربية والتكوين	22.900.000
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	8.800.000
السكن	12.800.000
مواضيع مختلفة	39.000.000
المخططات البلدية للتنمية	19.500.000
المجموع الفرعي للاستثمارات	**173.500.000**
إعانات وتبعات التهيئة العمرانية	–
تسديد استحقاقات برنامج البناء الجاهز في الشلف	–
نفقات برأسمال	–
تخصيصات لصندوق تطهير المؤسسات العمومية	124.400.000
إعانات لتجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية	1.500.000
تخفيض الفوائد	–
الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	1.800.000
النفقات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها	400.000
المجموع الفرعي للعمليات برأسمال	**128.100.000**
المجموع العام	**301.600.000**

ملحق رقم (05): ميزانية الجزائر لسنة 1999

أ/ إيرادات الميزانية

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 1999

إيرادات الميزانيّة	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة	96.400.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع	13.500.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	184.700.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	500.000
005 – 201 – حاصل الجمارك	85.000.000
المجموع الفرعي (1)	380.100.000
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية	7.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	–
المجموع الفرعي (2)	17.000.000
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	60.000.000
المجموع الفرعي (3)	60.000.000
مجموع الموارد العادية	457.100.000
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 الجباية البترولية	480.000.000
المجموع العام للإيرادات	937.100.000

ب/نفقات التسيير

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 1999 حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	1.953.549.000
مصالح رئيس الحكومة	790.114.000
الدفاع الوطني	121.597.397.000
الشؤون الخارجية	8.429.403.000
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة	66.261.129.000
العدل	9.169.119.000
المالية	16.263.442.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	278.937.000
الطاقة والمناجم	936.131.000
المجاهدين	31.694.779.000
الاتصال والثقافة	4.244.466.000
التربية الوطنية	128.047.426.000
التعليم العالي والبحث العلمي	34.857.516.000
الفلاحة والصيد البحري	16.167.088.000
التجهيز والتهيئة العمرانية	5.142.293.000
السكن	22.889.832.000
الصحة والسكان	31.621.985.000
الشباب والرياضة	4.948.043.000
العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني	42.846.649.000
الشؤون الدينية	4.122.939.000
البريد والمواصلات	1.205.785.000
النقل	1.425.120.000
التجارة	2.023.765.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	48.052.000
السياحة والصناعة التقليدية	434.649.000
التضامن الوطني والعائلة	51.009.000
المكلف بالعلاقات مع البرلمان	21.042.000
المجموع الفرعي	557.471.659.000
التكاليف المشتركة	260.221.056.000
المجموع العام	817.692.715.000

ج/ نفقات التجهيز

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 1999 حسب القطاعات

القطاعات	المبالغ (بآلاف د.ج)	التّرخيص بالبرامج (بآلاف د.ج)
المحروقات	-	-
الصناعات المصنّعة	350.000	550.000
المناجم والطاقة	8.700.000	3.300.000
(منها الكهرباء الريفية)	6.500.000	2.000.000
الفلاحة والري	42.338.000	41.250.000
الخدمات المنتجة	4.385.000	2.925.000
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	47.155.000	47.250.000
التربية والتكوين	37.795.000	26.000.000
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	10.270.000	7.770.000
السكن	63.741.000	82.000.000
مواضيع مختلفة	19.459.000	23.000.000
المخططات البلدية للتنمية	24.091.000	24.000.000
المجموع الفرعي للاستثمارات	258.284.000	258.045.000
أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2.000.000	-
الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية	100.000	-
نفقات برأسمال	12.800.000	-
إعانات لتجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية	400.000	-
تكلفة تمويل الاستثمارات الأولوية للمؤسّسات العموميّة الاقتصاديّة	1.000.000	-
الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	2.500.000	3.455.000
الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها	300.000	-
الاحتياطات من أجل تصفية ديون غير مدفوعة	2.000.000	-
التّكاليف المرتبطة بقمة منظمة الوحدة الإفريقيّة	1.500.000	1.500.000
المجموع الفرعي للعمليات برأسمال	22.600.000	4.955.000
المجموع العام	280.884.000	263.000.000

ملحق رقم(06): ميزانية الجزائر لسنة 2002

أ/ إيرادات الميزانية

الـمـلاحـــق

الجـدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدّولة لسنة 2002

إيرادات الميزانيّة	المبالغ (بآلاف دج)
1 - الموارد العادية	
1 - 1 الإيرادات الجبائية :	
201-001 حاصل الضرائب المباشرة	99.550.000
201-002 حاصل التسجيل والطابع	18.500.000
201-003 حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	210.910.000
201-004 حاصل الضرائب غير المباشرة	550.000
201-005 حاصل الجمارك	109.340.000
المجموع الفرعي (1)	**438.850.000**
1 - 2 الإيرادات العادية :	
201- 006 حاصل دخل الأملاك الوطنيّة	8.000.000
201- 007 الحواصل المختلفة للميزانية	25.000.000
201- 008 الإيرادات النظامية	
المجموع الفرعي (2)	**33.000.000**
1 - 3 الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	112.000.000
المجموع الفرعي (3)	**112.000.000**
مجموع الموارد العادية	**583.850.000**
2 - الجباية البترولية :	
201- 011 الجباية البترولية	916.400.000
المجموع العام للإيرادات	**1.500.250.000**

ب/ نفقات التسيير

الجـدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانيّة التسيير لسنة 2002 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبلغ (دج)
رئاسة الجمهورية	2.506.098.000
مصالح رئيس الحكومة	941.982.000
الدّفاع الوطني	167.379.503.000
العدل	11.641.727.000
الداخلية والجماعات المحلية	121.682.312.000
الشؤون الخارجية	12.256.480.000
المالية	22.018.710.000
النقل	3.717.290.000
التجارة	2.338.190.000
المساهمة وتنسيق الإصلاحات	204.000.000
الطاقة والمناجم	1.103.012.000
الشؤون الدينية والأوقاف	6.383.164.000
المجاهدين	107.260.148.000
تهيئة الإقليم والبيئة	572.573.000
الأشغال العمومية	2.248.580.000
التربية الوطنيّة	158.109.316.000
التعليم العالي والبحث العلمي	58.743.195.000
البريد والمواصلات	1.142.179.000
التكوين المهني	12.498.979.000
الفلاحة	16.888.293.000
التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني	30.708.319.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	335.847.000
العمل والضمان الاجتماعي	23.793.852.000
السكن والعمران	18.966.645.000
العلاقات مع البرلمان	47.249.000
السياحة والصناعة التقليدية	689.612.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	502.083.000
الموارد المائية	3.949.121.000
الصحة والسكان	49.117.107.000
الاتصال والثقافة	4.774.232.000
الشباب والرياضة	6.326.008.000
المؤسّسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة	147.450.000
المجموع الفرعي	**848.993.256.000**
التكاليف المشتركة	**204.372.911.000**
المجموع العام	**1.053.366.167.000**

ج/ نفقات التجهيز

الجـدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النّهائي في المخطط الوطني لسنة 2002 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج)

القطاعات	مبلغ اعتمادات الدفع	مبلغ ترخيصات البرنامج
المحروقات	–	–
الصناعات التحويلية	150.000	–
الطاقة والمناجم	8.100.000	8.800.000
(منها : الكهربة الريفية)	5.500.000	7.800.000
الفلاحة والري	82.450.000	177.122.000
الخدمات المنتجة	15.694.000	21.265.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	105.986.000	177.524.000
التربية والتكوين	66.150.000	76.558.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	27.057.000	38.521.000
السكن	100.710.000	54.402.000
مواضيع مختلفة	25.000.000	28.000.000
المخططات البلدية للتنمية	37.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**468.297.000**	**622.192.000**
أجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2.000.000	
إعانات وتبعات التهيئة العمرانية	للبيان	
نفقات برأس المال	38.172.000	
منها :		
* صندوق تطوير مناطق الجنوب	18.328.000	
* صندوق استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	3.000.000	
* التوزيع العمومي للغاز	4.900.000	
* مصنع نزع الملح من ماء البحر لأرزيو	–	
* تخصيص للصندوق الوطني للتجهيز والتنمية	–	
* الصندوق الوطني لتهيئة الإقليم	700.000	
* تطهير ديوان المطبوعات الجامعية	–	
* الصندوق الخاص للتضامن الوطني	1.350.000	
* الصندوق الوطني لتطوير الصيد البحري وتربية المائيات	1.500.000	

ملحق رقم (07): ميزانية الجزائر لسنة 2005

أ/ إيرادات الميزانية

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2005 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبلغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.375.904.000
مصالح رئيس الحكومة	2.078.411.000
الدفاع الوطني	214.319.700.000
الداخلية والجماعات المحلية	149.273.426.000
الشؤون الخارجية	23.366.072.000
العدل	18.475.167.000
المالية	26.972.811.000
الطاقة والمناجم	3.232.852.000
الموارد المائية	5.069.691.000
المساهمات وترقية الاستثمارات	241.371.000
التجارة	2.825.403.000
الشؤون الدينية والأوقاف	7.480.001.000
المجاهدين	110.081.231.000
التهيئة العمرانية والبيئة	706.729.000
النقل	1.814.563.000
التربية الوطنية	216.908.890.000
الفلاحة والتنمية الريفية	9.626.084.000
الأشغال العمومية	2.716.461.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	63.282.262.000
الثقافة	2.925.686.000
الاتصال	769.098.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	479.592.000
التعليم العالي والبحث العلمي	78.671.380.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.088.656.000
العلاقات مع البرلمان	100.422.000
التكوين والتعليم المهنيين	16.402.855.000
السكن والعمران	4.737.855.000
الصناعة	354.646.000
العمل والضمان الاجتماعي	21.362.666.000
التشغيل والتضامن الوطني	42.351.597.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	681.728.000
الشباب والرياضة	9.596.782.000
السياحة	767.006.000
المجموع الفرعي	**1.043.136.998.000**
التكاليف المشتركة	**212.136.002.000**
المجموع العام	**1.255.273.000.000**

ب/ نفقات التسيير

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2005 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبلغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.375.904.000
مصالح رئيس الحكومة	2.078.411.000
الدفاع الوطني	214.319.700.000
الداخلية والجماعات المحلية	149.273.426.000
الشؤون الخارجية	23.366.072.000
العدل	18.475.167.000
المالية	26.972.811.000
الطاقة والمناجم	3.232.852.000
الموارد المائية	5.069.691.000
المساهمات وترقية الاستثمارات	241.371.000
التجارة	2.825.403.000
الشؤون الدينية والأوقاف	7.480.001.000
المجاهدين	110.081.231.000
التهيئة العمرانية والبيئة	706.729.000
النقل	1.814.563.000
التربية الوطنية	216.908.890.000
الفلاحة والتنمية الريفية	9.626.084.000
الأشغال العمومية	2.716.461.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	63.282.262.000
الثقافة	2.925.686.000
الاتصال	769.098.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	479.592.000
التعليم العالي والبحث العلمي	78.671.380.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.088.656.000
العلاقات مع البرلمان	100.422.000
التكوين والتعليم المهنيين	16.402.855.000
السكن والعمران	4.737.855.000
الصناعة	354.646.000
العمل والضمان الاجتماعي	21.362.666.000
التشغيل والتضامن الوطني	42.351.597.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	681.728.000
الشباب والرياضة	9.596.782.000
السياحة	767.006.000
المجموع الفرعي	**1.043.136.998.000**
التكاليف المشتركة	**212.136.002.000**
المجموع العام	**1.255.273.000.000**

ج/ نفقات التجهيز

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2005 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج)

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة.....	–	500.000
الفلاحة والري	163.296.000	132.510.000
دعم الخدمات المنتجة	37.150.000	26.133.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	677.697.000	243.927.000
التربية والتكوين	149.770.000	90.874.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	58.663.000	50.823.000
دعم الحصول على السكن	162.485.000	75.675.000
مواضيع مختلفة.....	128.920.000	130.960.000
المخططات البلدية للتنمية	46.000.000	38.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.423.981.000**	**789.402.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	211.485.000
حساب تسيير العمليات الواردة في البرنامج الخاص لإعادة البناء.....	5.023.000	13.823.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	60.000.000	15.000.000
إنجاز شاليهات إثر زلزال 21 مايو سنة 2003.....	–	12.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	6.000.000	6.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**71.023.000**	**258.308.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.495.004.000**	**1.047.710.000**

ملحق رقم (08): ميزانية الجزائر لسنة 2007

أ/ إيرادات الميزانية

الملاحق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2007

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة	253.081.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع	24.717.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	307.177.000
(منسها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)	133.478.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	900.000
005 – 201 – حاصل الجمارك	118.913.000
المجموع الفرعي (1)	**704.788.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل ودخل الأملاك الوطنية	13.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة	—
المجموع الفرعي (2)	**23.000.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	130.500.000
المجموع الفرعي (3)	**130.500.000**
مجموع الموارد العادية	**858.288.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية	973.000.000
المجموع العام للإيرادات	**1.831.288.000**

ب/ نفقات التسيير

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2007 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	4.394.699.000
مصالح رئيس الحكومة	2.175.006.000
الدفاع الوطني	273.414.880.000
الداخلية والجماعات المحلية	244.817.020.000
الشؤون الخارجية	31.317.666.000
العدل	24.066.918.000
المالية	32.325.735.000
الطاقة والمناجم	4.429.255.000
الموارد المائية	10.514.027.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	826.476.000
التجارة	5.517.547.000
الشؤون الدينية والأوقاف	10.394.981.000
المجاهدين	107.985.593.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	2.381.494.000
النقل	7.374.778.000
التربية الوطنية	268.969.543.000
الفلاحة والتنمية الريفية	23.264.371.000
الأشغال العمومية	3.489.757.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	110.263.858.000
الثقافة	7.615.736.000
الاتصال	4.440.315.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.191.754.000
التعليم العالي والبحث العلمي	104.449.439.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.422.772.000
العلاقات مع البرلمان	124.947.000
التكوين والتعليم المهنيين	19.314.685.000
السكن والعمران	6.954.302.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	36.421.110.000
التضامن الوطني	67.648.206.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	838.839.000
الشباب والرياضة	18.180.859.000
المجموع الفرعي	**1.436.526.568.000**
التكاليف المشتركة	**216.171.697.000**
المجموع العام	**1.652.698.265.000**

ج/ نفقات التجهيز

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2007 حسب القطاعات

(بآلاف د.ج)

القطـاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	1.000.500	1.325.500
الفلاحة والري	397.830.900	237.156.000
دعم الخدمات المنتجة	48.829.000	38.747.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.059.957.200	661.146.700
التربية والتكوين	135.787.800	166.471.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	105.826.340	89.796.000
دعم الحصول على سكن	324.843.000	303.490.160
مواضيع مختلفة.....	259.800.000	197.900.000
المخططات البلدية للتنمية	106.780.000	105.700.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.440.654.740**	**1.801.732.860**
آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	–	–
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	293.692.500
إعادة رأسملة البنوك العمومية.....	–	10.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	285.000.000	151.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	54.925.000	22.525.000
الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات.....	–	15.100.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**339.925.000**	**492.317.500**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.780.579.740**	**2.294.050.360**

ملحق رقم (09): ميزانية الجزائر لسنة 2009

أ/ إيرادات الميزانية

الملاحـق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2009

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	336.900.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	31.100.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	466.600.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	254.200.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1.000.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	179.000.000
المجموع الفرعي (1)	**1.014.600.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	15.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	71.600.000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	—
المجموع الفرعي (2)	**86.600.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	150.500.000
المجموع الفرعي (3)	**150.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.251.700.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.927.000.000
المجموع العام للإيرادات	**3.178.700.000**

ب نفقات التسيير

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2009 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	6.582.456.000
مصالح الوزير الأول	2.559.069.000
الدفاع الوطني	398.822.527.000
الداخلية والجماعات المحلية	374.858.579.000
الشؤون الخارجية	44.720.570.000
العدل	42.291.467.000
المالية	46.319.589.000
الطاقة والمناجم	18.744.254.000
الموارد المائية	7.748.356.000
الصناعة وترقية الاستثمارات	1.569.062.000
التجارة	8.562.274.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.359.100.000
المجاهدين	151.085.449.000
التهيئة العمرانية والبيئة والسياحة	5.697.994.000
النقل	8.215.955.000
التربية الوطنية	378.552.936.000
الفلاحة والتنمية الريفية	210.881.313.000
الأشغال العمومية	5.155.451.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	181.805.829.000
الثقافة	18.875.680.000
الاتصال	8.515.150.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية	1.585.673.000
التعليم العالي والبحث العلمي	155.160.798.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	1.953.240.000
العلاقات مع البرلمان	188.069.000
التكوين والتعليم المهنيين	26.366.588.000
السكن والعمران	9.983.593.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	71.010.011.000
التضامن الوطني والأسرة والجالية الوطنية بالخارج	93.218.307.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.327.486.000
الشباب والرياضة	18.621.872.000
المجموع الفرعي	**2.315.338.697.000**
التكاليف المشتركة	**345.918.953.000**
المجموع العام	**2.661.257.650.000**

ج/ نفقات التجهيز

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي

لسنة 2009 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة.....	744.000	1.251.000
الفلاحة والري.....	229.130.000	359.400.000
دعم الخدمات المنتجة.....	22.758.600	38.383.600
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.093.703.300	728.278.500
التربية والتكوين.....	301.135.000	242.143.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	220.664.000	191.386.000
دعم الحصول على سكن.....	618.425.000	230.477.000
مواضيع مختلفة.....	258.822.300	227.646.300
المخططات البلدية للتنمية.....	95.000.000	95.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.840.382.200**	**2.113.965.400**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	-	393.405.000
إعادة رسملة البنوك العمومية.....	-	50.000.000
تخصيص رأس مال الصندوق الوطني للاستثمار.....	-	75.000.000
تخصيص صندوق للاستثمار لصالح الولايات.....	-	48.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	337.190.000	105.800.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	53.551.900	27.146.700
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**390.741.900**	**699.351.700**
مجموع ميزانية التجهيز	**3.231.124.100**	**2.813.317.100**

ملحق رقم (10): ميزانية الجزائر لسنة 2010

أ/ إيرادات الميزانية

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2010

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	508.600.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	37.800.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	526.300.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	259.600.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1.500.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	170.300.000
المجموع الفرعي (1)	**1.244.500.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	16.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	28.700.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة.....	—
المجموع الفرعي (2)	**44.700.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	132.500.000
المجموع الفرعي (3)	**132.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.421.700.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.501.700.000
المجموع العام للإيرادات	**2.923.400.000**

ب/ نفقات التسيير

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2010 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	7.530.516.000
مصالح الوزير الأول	2.845.611.000
الدفاع الوطني	421.866.177.000
الداخلية والجماعات المحلية	392.402.144.000
الشؤون الخارجية	31.264.497.000
العدل	45.499.435.000
المالية	48.775.355.000
الطاقة والمناجم	26.413.795.000
الموارد المائية	7.845.277.000
الاستشراف والإحصائيات	577.076.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	3.504.113.000
التجارة	10.538.816.000
الشؤون الدينية والأوقاف	14.573.089.000
المجاهدين	168.001.904.000
التهيئة العمرانية والبيئة	4.027.488.000
النقل	19.345.233.000
التربية الوطنية	662.916.579.000
الفلاحة والتنمية الريفية	116.020.744.000
الأشغال العمومية	5.572.020.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	195.011.838.000
الثقافة	22.700.130.000
الاتصال	7.567.720.000
السياحة والصناعة التقليدية	2.067.612.000
التعليم العالي والبحث العلمي	173.483.802.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	2.027.647.200
العلاقات مع البرلمان	194.649.000
التكوين والتعليم المهنيين	28.498.036.000
السكن والعمران	10.675.181.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	72.325.886.000
التضامن الوطني والأسرة	95.462.389.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	1.482.697.000
الشباب والرياضة	23.484.072.000
المجموع الفرعي	**2.624.501.528.200**
التكاليف المشتركة	**821.498.294.800**
المجموع العام	**3.445.999.823.000**

ج/ نفقات التجهيز

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي
لسنة 2010 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرنامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة.....	1.006.000	665.000
الفلاحة والري.....	332.984.000	336.176.000
دعم الخدمات المنتجة.....	86.894.000	44.747.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1.476.100.800	1.096.303.800
التربية والتكوين.....	311.609.600	284.563.600
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	255.100.200	213.250.200
دعم الحصول على سكن.....	108.291.000	230.465.000
مواضيع مختلفة.....	300.432.000	200.400.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.932.417.600**	**2.466.570.600**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد).....	–	400.638.000
تخصيص رأسمال الصندوق الوطني للاستثمار	–	75.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	344.134.400	54.052.400
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	55.400.000	26.600.000
المجموع الفرعي للعمليات بالرأسمال	**399.534.400**	**556.290.400**
مجموع ميزانية التجهيز	**3.331.952.000**	**3.022.861.000**

ملحق رقم (11): ميزانية الجزائر لسنة 2011

أ/ إيرادات الميزانية

الملاحـق

الجدول (1)

الإيرادات النهائية المطبّقة على ميزانية الدولة لسنة 2011

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1 – 1 الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	560.700.000
002 – 201 – حاصل التسجيل والطابع.....	39.700.000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	562.200.000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	263.100.000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	1.500.000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	160.400.000
المجموع الفرعي (1)	**1.324.500.000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....	19.000.000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	19.000.000
008 – 201 – الإيرادات النّظاميّة.....	—
المجموع الفرعي (2)	**38.000.000**
1 – 3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	157.500.000
المجموع الفرعي (3)	**157.500.000**
مجموع الموارد العادية	**1.520.000.000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1.472.400.000
المجموع العام للإيرادات	**2.992.400.000**

ب/نفقات التسيير

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2011 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.329.601.000
مصالح الوزير الأول	1.774.314.000
الدفاع الوطني	516.638.000.000
الداخلية والجماعات المحلية	419.486.622.000
الشؤون الخارجية	28.363.652.000
العدل	49.815.764.000
المالية	58.371.770.000
الطاقة والمناجم	30.416.135.000
الموارد المائية	11.111.443.000
الاستشراف والإحصائيات	939.109.000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار	4.135.439.000
التجارة	12.361.594.000
الشؤون الدينية والأوقاف	16.096.937.000
المجاهدين	169.614.694.000
التهيئة العمرانية والبيئة	3.266.759.000
النقل	28.874.103.000
التربية الوطنية	569.317.554.000
الفلاحة و التنمية الريفية	115.907.074.000
الأشغال العمومية	6.912.595.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	227.859.541.000
الثقافة	22.913.218.000
الاتصال	7.120.012.000
السياحة والصناعة التقليدية	3.992.419.000
التعليم العالي والبحث العلمي	212.830.565.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام و الاتصال	2.899.636.000
العلاقات مع البرلمان	241.660.000
التكوين والتعليم المهنيين	38.328.953.000
السكن والعمران	13.181.921.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	76.058.041.000
التضامن الوطني والأسرة	109.466.698.000
الصّيد البحري والموارد الصّيدية	1.811.565.000
الشباب والرياضة	28.280.209.000
المجموع الفرعي	**2.796.717.597.000**
التكاليف المشتركة	**637.589.037.000**
المجموع العام	**3.434. 306.634.000**

ج/ نفقات التجهيز

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي

لسنة 2011 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرنامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة.....	116.000	772.000
الفلاحة والري.....	291.052.000	392.442.000
دعم الخدمات المنتجة.....	18.169.500	39.445.500
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	743.382.000	941.890.500
التربية والتكوين.....	428.486.000	540.754.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	177.816.000	363.062.000
دعم الحصول على سكن.....	396.466.000	240.560.000
مواضيع مختلفة.....	300.000.000	200.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	60.000.000	60.000 000
المجموع الفرعي للاستثمار	**2.415.487.500**	**2.778.926.000**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	375.194.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	—	—
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60.000.000	30.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	**60.000.000**	**405.194.000**
مجموع ميزانية التجهيز	**2.475.487.500**	**3.184.120.000**

ملحق رقم (12): ميزانية الجزائر لسنة 2012

أ/إيرادات الميزانية

الملاحـــق

الجدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2012

إيرادات الميزانية	المبالغ (بالاف دج)
1 – الموارد العادية	
1–1 – الإيرادات الجبائية :	
001 – 201 – حاصل الضرائب المباشرة.....	757 850 000
002 – 201 – حاصل التسجيل و الطابع.....	43 770 000
003 – 201 – حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	615 540 000
(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة).....	330 200 000
004 – 201 – حاصل الضرائب غير المباشرة.....	2 000 000
005 – 201 – حاصل الجمارك.....	232 580 000
المجموع الفرعي (1)	**1 651 740 000**
1 – 2 – الإيرادات العادية :	
006 – 201 – حاصل ومداخيل الأملاك الوطنية.....	19 000 000
007 – 201 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	54 300 000
008 – 201 – الإيرادات النظامية.....	–
المجموع الفرعي (2)	**73 300 000**
1–3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	225 000 000
المجموع الفرعي (3)	**225 000 000**
مجموع الموارد العادية	**1 950 040 000**
2 – الجباية البترولية :	
011 – 201 – الجباية البترولية.....	1 519 040 000
المجموع العام للإيرادات	**3 469 080 000**

ب/ نفقات التسيير

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2012 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	12 577 574 000
مصالح الوزير الأول	2 447 889 000
الدفاع الوطني	723 123 173 000
الداخلية والجماعات المحلية	629 343 771 000
الشؤون الخارجية	30 035 600 000
العدل	75 725 532 000
المالية	104 196 257 000
الطاقة والمناجم	31 783 386 000
الموارد المائية	50 291 662 000
الاستشراف والإحصائيات	961 428 000
الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار	4 395 874 000
التجارة	22 189 764 000
الشؤون الدينية والأوقاف	29 630 963 000
المجاهدين	191 635 982 000
التهيئة العمرانية والبيئة	3 407 118 000
النقل	28 387 232 000
التربية الوطنية	778 093 508 000
الفلاحة والتنمية الريفية	242 383 415 000
الأشغال العمومية	12 342 022 000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	404 945 348 000
الثقافة	19 618 095 000
الاتصال	11 285 813 000
السياحة والصناعة التقليدية	4 289 735 000
التعليم العالي والبحث العلمي	277 173 918 000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3 927 269 000
العلاقات مع البرلمان	228 806 000
التكوين والتعليم المهنيين	49 132 325 000
السكن والعمران	18 204 576 000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	249 250 734 000
التضامن الوطني والأسرة	165 845 327 000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2 647 204 000
الشباب والرياضة	36 141 213 000
المجموع الفرعي	**4 215 642 513 000**
التكاليف المشتركة	**709 467 962 000**
المجموع العام	**4 925 110 475 000**

ج/ نفقات التجهيز

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي

لسنة 2012 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطـاعات	رخـص البرامج	اعتمـادات الدفع
الصناعة.....	16 448 000	15 567 000
الفلاحة والري.....	203 686 120	301 257 000
دعم الخدمات المنتجة.....	6 616 870	20 329 870
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	1 475 802 280	997 055 111
التربية والتكوين.....	198 511 000	133 624 000
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	91 125 000	92 970 500
دعم الحصول على سكن.....	279 665 000	230 550 000
مواضيع مختلفة.....	300 000 000	200 000 000
المخططات البلدية للتنمية.....	94 135 107	94 135 107
(منها عملية تسوية لفائدة ولاية بومرداس).....	(2 135 000)	–
المجموع الفرعي للاستثمار	**2 665 989 377**	**2 085 488 588**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	–	616 063 100
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات.....	123 864 893	58 864 893
احتياطي لنفقات غير متوقعة.....	60 000 000	60 000 000
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**183 864 893**	**734 927 993**
مجموع ميزانية التجهيز	**2 849 854 270**	**2 820 416 581**

قائمة المراجع

مراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

2. سيد فتحي أحمد الخولي، اقتصاد النفط، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، الطبعة الخامسة، 1997.

3. يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع و التطبيق في ضوء الواقع و المستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية الطبعة الأولى، 2008.

ثانيا: الرسائل الجامعية والأطروحات

1. زيوش رحمة، الميزانية العامة للدولة في الجزائر، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم القانونية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011.

2. مخلفي أمينة، أثر الأنظمة الجمركية الاقتصادية على الشركات الترولية–حالة مجمع بركين–، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

3. مخلفي أمينة، أثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر بالرجوع إلى بعض التجارب العالمية)، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013.

ثالثا: الجرائد والمجلات

1. بشير مصيطفى، خبير اقتصادي جزائري، المطلوب اطلاق وزارة سيادية معنية بالاقتصاد والتنمية المستديمة، الجزائر،03 جوان 2012 ، (مقابلة شخصية).

2. بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائرية ، قانون رقم 91 / 21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991، الجريدة الرسمية رقم 63 سنة 1991.

4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/2000 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 الموافق لـ 27 جوان 2000، المتعلق بقانون المالية التكميلي لسنة 2000.

5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02/88 المؤرخ في 22 جمادى الأول عام 1408 الموافق لـ 12 يناير 1988.

6. جورج طعمة، مجلّة قضايا عربية، العدد 4، أبريل 1980.

7. م سعيد، جودي يراجع السعر المرجعي للميزانية، **جريدة صوت الأحرار**، الجزائر،22ديسمبر2008.

8. محمد بن بوزيان، عبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر– دراسة تحليلية وقياسية– ورقة بحثية من مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 2012/02.

رابعا: المواقع الالكترونية

1. http://www.alger-roi.fr/Alger/documents_algeriens/.htm
2. http://www.djazairess.com .
3. http://www.aljazeera.net/NR/exeres/09070D5C-F01C-47C6-8D4B-4AEF8E5EC2EF.htm

مراجع باللغة الأجنبية

أولا: الدوريات والتقارير

1. BP Statistical Review of World Energy June 2012
2. Jean-Sébastien Lalumière, Alexis Richard, Le pétrole : l'or noir du XXe siècle, Université du Québec, Montréal, 2002, p 22.
3. Le cadre juridique et le fonctionnement du Budget Algérien, Document n°4 de la
4. Mustapha Mekideche ,Le secteur de hydrocarbure en algerie, p 10
5. Opec : Annual Statistical Bulletin 2012

ثانيا: المواقع الالكترونية

1. http://www.lamrieps.yoo7.com/t35-topic
2. http://www.forexpros.ae/commodities/brent-oil
3. http://www.france24.com/ar/search/sinequa_search